وفيما ذكره في كتابه أبكار الأفكار في الكلام وليس في هذا تعرض لإبطال علل ومعلولات
ممكنة مجتمعة لا نهاية لها ولكن فيه إثبات واجب الوجود خارجا عنها وقد ذهب طائفة
من أهل الكلام كأصحاب معمر إلى إثبات معان لا نهاية لها مجتمعة في الحلول في سطر الحدوث
ثم إنه في كتابه دقائق الحقائق في الفلسفة ذكر هذه الحجة وزاد فيها إبطال إثبات
علل ومعلولات لا نهاية لها ولكنه اعترض عليها باعتراض وذكر أنه لا جواب له عنه ثم بنى
بحثه على إثبات واجب الوجود موقوفة على هذا الجواب فقال بعد أن حكى ذكر ما ذكره هنا
الجملة إما أن تكون باعتبار ذاتها واجبة أو ممكنة لجاز أن تكون واجبة والآحاد
آحادها ممكنة وما يتوهمه بعض الناس من قوله إنه إذا كان كل واحد ممكنا فالجملة ممكنة ومعناه
افتقار كل واحد إلى العلة وذات الجملة مجموع الآحاد فلا مانع من عموم الافتقار
الإمكان عليها بمعنى أنها مفتقرة إلى أمر خارج عن ذاتها وإن كان بعض آحادها مفتقرا
بعضها إلى بعض فهو ساقط فإنه إذا قيل إن الجملة غير ممكنة فقد يقال المتقابلات
إن كل ما تبين يكون بالمعنى الخاص عاما واحدا بذاته وأما جميع الآحاد فإن كان
بالامتناع والإمكان موجودة من أن يكون واجبة بذاتها وإذا كانت الجملة مجموع الآحاد
وكل واحد من الآحاد ممكن فالجملة أيضا ممكنة بذاتها والواجب باعتبار ذاته يستحيل
أن يكون ممكنا باعتبار ذاته وإن كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح لضرورة كونها موجودة والمرجح
إما أن يكون ممكنا أو واجبا لا جائز أن يكون ممكنا إذ هو من الجملة ثم يلزم أن يكون مرجحا لنفسه
لكونه مرجحا للجملة والمرجح للجملة مرجح لآحادها وهو من آحادها وذلك محال ثم يلزم أن يكون
علة علته وهو دور ممتنع وإن كان واجبا لذاته فهو مفتقر إلى العلة في وجوده فإما أن يكون علة
للجملة أو لبعضها فإن كان علة للجملة لزم أن يكون علة لكل واحد من آحادها إذ الجملة مجموع الآحاد
وهو محال من جهة إفضائه إلى كون كل واحد من آحاد الجملة المفروضة معلولا لعلتين
العلة

العلة الواحدة الوجود وما قيل إنه علة لبعض آحاد الجملة وإن كان علة لبعضها فلا
يكون معلولا للغير فهو خلاف الفرض وهذه المحالات إنما لزمت من القول بعدم النهاية
فهو محال كيف وكل علل ومعلولات مترتبة تستند إلى علة لا علة لها فالقول بلا نهاية عند تساويه
أعدادها محال وهو القول بأن ما من علة إلا ولها علة والقول بانتهاء العلل والمعلولات إلى علة لا علة لها
وإذا فقد اتضح بما مهدنا امتناع كون العلل والمعلولات غير متناهية وأن القول بأن لا نهاية
لها محال ثم قال ولقائل أن يقول إثبات الجملة لما لا يتناهى وإن كان غير مسلم لكن لا مانع من
كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها بترجح آحادها وترجح آحادها كل واحد بالآخر إلى
غير النهاية يحصل ما قيل قال وهذا إشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله قال لربنا
قلت فهذا إثبات العلم بواجب الوجود لم يدل فيه على حجة وأما حدوث العالم فأبطل
طرق الناس وبناه على أن الجسم لا يخلو من الأعراض الحادثة إذ العرض لا يبقى زمانين
واستدل على امتناع حوادث لا أول لها بعد أن أبطل وجوه غيره بالوجه الذي يعلم ذلك
بما فيه من الضعف الذي بينه الأرموي وغيره ثم إذا بنى حدوث العالم فإنه لم يستدل بالحوادث
على المحدث إلا بالطريقة التي بنوا ذلك على الإمكان وجواز ذلك بمعنى التخصيص المفتقر إلى
مخصص لأنه يرجح أحد طرفي الممكن فهؤلاء يستدل بالحدوث على المحدث بناء على أن ذلك
ممكن يفتقر إلى واجب ولا يعلم الممكن إلا علم الواجب إلا بناء على نفي التسلسل والتسلسل
قد أورد عليه السؤال الذي قال إنه لا جواب له عنه وكل هذه المقدمات التي ذكرها لا يعلم إثبات
الصانع إلا بها ويعدون إبطالها إبطالا للتسلسل ممكن بدون تلك المقدمات وذلك أن
إثبات الصانع لا يفتقر إلى حدوث الأجسام فإنا نعلم بالحس ونشهد حدوث الحوادث
نحو ذلك والعلم بأن الحادث يفتقر إلى المحدث ضروري فإن الطريق المعلومة يحصل بطريق بلا إمامة واستدلالا
بالأخفى على الأظهر بالأخفى وقد يكون في الحدود بالآخر فإنه لم حصلت له بسببها يعانده

[illegible]

في الامر الجلي فيسل لعين للرؤية ذاك الظهر عنه فان الظهور والخفا امر نسبي اضافي
مثل ان يكون من شانه الاستحيان في الامور الواضحة ما دام الكلام مشتغلا طويلا
فانه كان حسنه صولا ودهم لمن انما يغلطون فيظنون ان المطلق يبلا الكلمة معه فيه الابا
دلزمه من الحد ذا الاول وليس هذا بصل من يتوهم ان الطرق المعينة اذا بطل انسد
باب المعرفة ولهذا المثاني الاسرى وغيره على هذه الطريقة الربعود الطريقة الامكان
دستراط بعد الاحكام على نفي التسلسل حصلها حصل بذلك مثلهم مثل من عهد الى
حبل المسلمين الشعار المقاتلين للعدو فيقطعهم فيمنع رزقهم الذي به يجاهدون ويركدا احدا
طنا انه يلقى بربا العدو وهو اضعف الجماعة ثم انهم مع هذا يقطعون رقم الذي به يستعين
لم يسلموا ان العدو واحد وانما ثبت الصانع ممكن بطرق كثيرة منها الاستدلال
بالحدوث على المحدث وهذا يكون بحدوث الانسان نفسه او مشهود حدوث ما نشاهده
من المحدثات كالنبات والحيوان وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة ان المحدث لا بد له محدث
ثم اذا علم انه استدل بطريقة الامكان انما استدلا مع طريقة الحدوث
فالعلم بان الممكن يفتقر الى الواجب ضروري لا يفتقر الى نفي التسلسل واما ابطال التسلسل
لم يطرق لمسته احد لان الموجودات باسرها اما ان يكون واجبة الوجود او ممتنعة الوجود
او ممتنعة الوجود والاقسام الثلاثة باطلة فيلزم ان يكون بعضها واجبا وبعضها
ممكنا اما بطلان الاول فلمشاهدة ما يحدث كالحيوان والنبات والمطر والسحاب
والامطار والحاد واما بطلان الثاني فلانه الذي يكون وجوده وعدمه وما كان كذلك لا يوجد
الا بغيره ففيه الى غيرها وما ليس بموجب فهو معدوم والمعدوم لا يفعل الموجود
واما بطلان الثالث فلان الممتنع هو الذي لا يجوز ان يوجد
فسائر الموجودات ممكنا بنفسه وليس كلها ممكنا وانه ليس فيها ما ليس بممكن وهو الواجب

ودلالة يمكن
ان يقال فيه وجه
لسيرهم

وهو ضروري

[illegible]

الوجه الثاني ان يقال كل ممكن بنفسه لا يوجد الا بموجب يجب به وجوده
لانه اذا لم يحصل ما به يجب وجوده كان وجوده ممكنا فان الوجود والعدم فلا يوجد
وما به يجب وجوده لا يكون ممكنا لان الممكن لا يحتاج لافتقاره الى غيره فالمفتقر الى
الممكن مفتقر الى ما به وجب الممكن واذا كان الممكن وحده لا يحتاج شيء علم افتقار
الممكن الى الواجب بنفسه الوجه الثالث ان يقال طبيعة الامكان سواء كانت
الممكنات متناهية ام غير متناهية لا توجب الوجود بنفسها فان ما كان كذلك لم يكن
ممكنا فلا بد للممكن من حيث هو ممكن من موجود ليس بممكن والمراد بالممكن في هذه المواضع
الممكن الامكان الخاص وهو الذي يقبل الوجود والعدم ليكون الواجب والممتنع قسيمه
فاما اذا اريد به الممكن الامكان العام وهو قسيم الممتنع فكل موجود فهو ممكن بالامكان العام
ثم الموجود اما موجود بنفسه واما بغيره وليس كل موجود بنفسه لان هذه المحدثات
التي يعلم بضرورة العقل ان وجودها ليس بانفسها فثبت ان من الموجودات ما هو موجود بنفسه
وما هو موجود بغيره الوجه الرابع ان يقال الموجودات ليست كلها موجودة بغيرها
لان الغير اذا لم يعلم امتنع ان يكون الموجود موجودا بما ليس بموجود وان كان الغير موجودا
كان الموجود خارجا عن جملة الموجودات فاذا لم يكن الموجودات كلها موجودة بغيرها فاما ان يكون
كلها او كل منها موجودا بنفسه واما ان لا يكون والاول ممتنع لان المحدثات التي نشهد
حدوثها نعلم بالضرورة انها ليست موجودة بنفسها واذا لم يكن كلها موجودة بغيرها ولا كلها
موجودة بنفسها تعين ان منها موجودا بنفسه ومنها ما هو موجود بغيره وهذا الكلام يعم
كل فرد فرد من الموجودات وفي المجموع وابطال ما يعتمد بذلك من جنس ما بين
الرازي واما كون المؤثر موجودا فانه لا وقف فيه المؤثر ويعوز سبق الحكم بالاكتفا بالمؤثر
المسمى حكم يعلم الاحتياج الى المؤثر فان العلم بذلك ضروري ولا قصور في هذا المقام

[illegible]

الاستدلال بالكلام المشهور من ان المعدوم لا تأثير فيه فلا يمكن اسناد الاثر
اليه لانه متوجه عليه شكوك معروفة قال بعض الرازي بالجواب عنها وان كان ممكنا
الا ان العلم بفساد اسناد الاثر الموجود الى المؤثر المعدوم اظهر كثيرا من العلم بذلك
الدليل والاجوبة عن الاسئلة التي تورد عليه وايضاح الواضح لا يزيده الا خفاء قال
وقول القائل هب ان المؤثر ليس بمعدوم فلم يجب ان يكون موجودا فلم لا واسطة
بين الوجود والعدم وقول القائل الماهية تقتضي الامكان لا بشرط الوجود ولا العدم
فهو متوسط بين الوجود والعدم قلنا نحن لا ندعي ان كل حقيقة فاما الوجود
واما العدم حتى يلزم من كون الماهية مغايرة لهما فساد ذلك الحصر بل ندعي ان العقل
يحكم على كل حقيقة من الحقائق التي لها ثبوت بانها لا تخلو عن النقيضين وهما الوجود والعدم
واذا كان كذلك فكون الماهية مغايرة للوجود والعدم لا يقدح في قولنا انه لا
واسطة بين الوجود والعدم قال ابن تيمية قلت هذا السؤال والجواب عنه
لا يحتاج اليه مع علمنا الضروري بان المؤثر في الموجود لا يكون الا موجودا وهذا
قد سلمه الجماعة لصاحب الارشاد بانه قال فان قال قائل بم تنكرون على من يعلم بالصانع
ثم ينكرون يخلو من تقدير الصانع عدما قلنا العلم بعد بانتفاء محض وليس المعدوم على
صفة من صفات الاثبات ولا فرق بين نفي الصانع وبين تقدير الصانع منفيا من كل وجه
فلا يغني شيئا تقدير الاولى فساده فانه يلزم القول بالصانع المعدوم المعتزلة
حيث اثبتوا للمعدوم صفات الاثبات وجعلوا المعلوم على خصائص الاجناس
قال والجواب ان نعد الوجود من الصفات فان الوجود نفس الذات وليس بمثابة التحيز
للجوهر فان التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير
تقدير مزيد قال والائمة مترددون في عد الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات

وقال الكيا الهراسي الطبري اذا قلنا الباري موجود موجود فانه هذا الاتفاق
من اصحابنا القائلين بالاحوال والنافين لها الا على رأي المعتزلة الذين قالوا المعدوم شيء
وقال ابو القاسم الانصاري شارح الارشاد القاضي ابو بكر وان اثبت الاحوال
فلم يجعل الوجود حالا فان العلم به علم بالذات خلافا لابي هاشم ومتبعيه الوجود من
الاحوال فهو من اثر كون الفاعل فاعلا فان ريبا قال الامام الحرمين من ان الائمة مترددون
في عد الوجود من الصفات فانما قالوا ذلك لما ثبت من صفات ان صفة النفس عندهم
تتقيد بالتعلق النفس ولا يمكن وجود الجوهر بحيز وهكذا قال الكيا الوجود
بمنزلة التحيز للجوهر فان التحيز للجوهر نفس الجوهر خلافا لابي المعالي قال
ومن الدليل على وجود الصانع انه موصوف بالصفات القائمة به كالحياة والقدرة
والعلم ونحوها فان هذه الصفات مشروطة بوجود محلها وقد يكون الشيء موجودا ولا يكون
متصفا بهذه الصفات ويستحيل الاتصاف بهذه الصفات من غير وجود
فان هذا حق ما قلناه فان الدليل القاطع على انه فاعل ومن شرط الفاعل ان يكون موجودا
قال ابن تيمية قلت هذا الثاني هو ما ذكره ابو المعالي فان انتفاء الصانع اثبات
لوجوده والانطباع منتف كنفي الصانع واما الاول فهو وان كان صحيحا لكن التبيين ابين
من المقدمات فان العلم بان الصانع لا يكون الا موجودا ابين من العلم بثبوت
صفاته وبان الموصوف لا يكون الا موجودا ولهذا اقر بوجوده طوائف انكروا قيام الصفات
به مع ان هذا امر ضروري لكن الفاعل المبدع لغيره احق بالوجود ولكن الوجود من محل الصفة
فان محل الصفة قد يكون جمادا وقد يكون حيوانا وقد يكون قادرا وقد يكون عاجزا والصفة
القائمة به انما تقوم بها الصفة عند اكثر الناس بشرط قيامها بمحل اخر والصفة وان
كانت مفتقرة الى المحل وجودا فهي من باب الافتقار الى المحل القابل واما المفعول

المفتقر الى الفاعل فهو من باب الافتقار الى الفاعل ومعلوم ان الحاجة الى الفاعل
مثاله فاعل اقوى من الحاجة الى القابل فمثاله قابل وايضا فان القابل شرط في
المفعول لا يحصل بدونه فلم يجز اقترانهما بخلاف الفاعل فانه لا يجوز ان يقارن
المفعول فلا بد من تقدمه عليه ولهذا اتفق العقلاء على انه لا يجوز ان يكون كل من
الشيئين فاعلا للاخر اعني كونه علة فاعلة ولا يعرف ذلك من العقلاء واما ان يكون
كل من الشيئين شرطا للاخر فانه يجوز وهذا هو الدور المعي وذاك هو الدور القبلي
وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وتبين ما دخل على الفلاسفة من الغلط في مسائل
الصفات من هذا الوجه حيث لم يميزوا بين الشرط والعلة الفاعلة فلم يجعلوا
ذلك كله علة اذ العلة عندهم يدخل فيها الفاعل والغاية وهما العلتان المنفصلتان
الثابتتان فلا بد من وجود المعلول لنا فان الذي قد يسمى مادة وهيولى مع الصورة فاعلتا
الحقيقة الشيء نفسه سواء قيل ان حقيقته غير العين الموجودة في الخارج كما يقوله كثير او
هو هي كما هو المعروف من كلام اهل السنة والمقصود هنا ان الدليل انما دل على انه لا بد
من موجود واجب بنفسه اي ليس له فاعل يوجده لا علة فاعلة ولا ما يسمى فاعلا عن ذلك فان ارادوا
بلفظ علة يطلقون علينا الواجب بنفسه ثم احدثوا في هذا اللفظ من المعاني ما ارادوا اثباتها
كلها فصاروا يسمون الصفات ويمنعون ان يكون له حقيقة موصوفة بالوجود فلا يكون الذات
متعلقة بصفة فلا يكون واجبة بنفسها ومعلوم ان كون الذات مستلزمة لصفة كمال
يمنع تحقيقها بدونها لا يوجب افتقارها الى فاعل ولا علة فاعلة ولكن غايته ان يكون
الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات وان يكون الصفة اذا قيل انها واجبة
لا تقوم الا بموصوف واذا قيل هي انه افتقار الواجب الذي لم يلزم ان يكون له العقل
فاعلا ولا علة فاعلة فلا اذا قيل انه يطلق عليه غيرها بما هو شرط من الشروط

وكون الذات مشروطة بالصفة اللازمة لها والصفة مشروطة بالذات لا يمنع ان يكون
المجموع واجبا بنفسه لا يفتقر الى فاعل ولا علة فاعلة وايضا فالحادث مفتقر الى
محدث كامل مستقل اذ ما ليس مستقلا مفتقر الى غيره فلا يكون هو جملة الفاعل بل الفاعل هو
وذلك الغير ثم ذلك الغير ان كان محدثا فلا بد له من فاعل ايضا فلا بد للمحدثات من فاعل مستقل
مستغن عن جميع محدثاته والعقل يعلم افتقار المحدث الى المحدث وهو الذي يعلم به افتقار
العالم الى الواجب الموجد فلا يحتاج ان يقال مع ذلك ان المحدث يختص بزمان دون زمان
او بقدر دون قدر فانه لا بد للتخصيص من مخصص فان العلم بافتقار المحدث الى المحدث ابين في
العقل وابين له ولهذا قال تعالى ام خلقوا من غير شيء ام هم الخالقون قال جبير بن مطعم لما
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها احسست بفؤادي قد انصدع وقال
ام انتم تخلقونه ام نحن الخالقون اذ ان كلا من القسمين وهو ان يكونوا خلقوا
من غير خالق وكونهم خلقوا انفسهم معلوم الانتفاء بالضرورة فان الانسان يعلم بالضرورة
انه لم يحدث من غير محدث وانه لم يحدث نفسه فعلم ان العلم بانه لا بد له من محدث وان محدثه
ليس هو اباه علم ضروري ثابت بالضرورة وان لم يحدثنا خالقا معه وهما فقيرتان مخلوق
فهو كذلك والخلق يحصل الحدوث بالعدد فهو معنى الابداع بالسلاح واذا علمنا ان الملائكة
من ... والامر ليس موجودا بل ليس معدوما على اصح القولين او من جملة الوجود
والعلم ... فصل ويمكن تصوير هذه المادة في الغني والفقر والخلق وعدم الخلق
والقدرة وعدم القدرة والكمال والنقصان والحسن والموت والعلم والجهل وغير ذلك فيقال
كل موجود فاما ان يكون غنيا بنفسه عما سواه او مفتقرا الى ما سواه والمفتقر لا يوجد الا بالغني عما سواه
فلزم وجود الغني عما سواه على التقديرين والحوادث مفتقرة الى غيرها فثبت ان من الموجودات ما هو غني
بنفسه وكذلك يقال كل موجود فاما مخلوق واما غير مخلوق والمخلوق لا يكون مخلوقا الا بخالق

ليس بمخلوق وقد علم ان هذه الحوادث لا تكون الا مخلوقة فثبت ان من الموجودات
ما هو حادث مخلوق ومنها ما هو خالق لتلك الحوادث فهو المطلوب وكذلك
الموجود اما قادر بنفسه او لا والثاني لا يكون قادرا الا بامداد القادر بنفسه والحوادث
المشهودة فاعلها قادر والمعدوم عن موجود بنفسه فلا بد ان يكون قادرا بنفسه فثبت
ان من الموجودات موجودا قادرا بنفسه وبحركتها وكذلك الموجود اما عالم بنفسه
واما محتاج في العلم الى من يعلمه واما ان لا يقبل العلم والانسان مفتقر في حصول علمه الى من
يعلمه فليس علمه ان هذا الدائم فانه خرج من بطن امه لا يعلم شيئا ثم من يعلمه ان كان المعلم
مفتقرا فلا بد ان ينتهي الامر الى عالم بنفسه يعلمه حتى ينتهي الامر الى عالم بنفسه فثبت ان من الموجودات
عالما بنفسه ومن عالم بنفسه والعالم بنفسه وجوده بنفسه اولى لان العلم صفة له
قديمة واجبة لا تفتقر الى فاعل يفعلها فان تكون الموصوف بها واجبا اولى وكذلك
الموجود اما حي بنفسه او حي بغيره او ليس بحي ومعلوم ان الحي بغيره موجود فان الانسان
خرج من بطن امه فيه نفخ الروح فيه لم يكن حيا فصار حيا بوجود الحي بغيره الذي جعلها وذلك الذي
جعله حيا ان لم يكن حيا بنفسه فهو حي بغيره ولا بد ان ينتهي الى حي بنفسه تنقطع التسلسل
ولا بد الثاني على نحو هذا والتسلسل في العلل والمعلولات والمؤثر والاثر
والفاعل والمفعول والخالق والمخلوق ممتنع باتفاق العقلاء وهذا الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاستعاذة منه في قوله صلى الله عليه وسلم ياتي الشيطان احدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى
يقول من خلق الله فاذا وجد احدكم ذلك فليستعذ بالله ولينته فامره بالاستعاذة ليقطع
عنه الوساوس الفاسدة التي يلقيها الشيطان بغير اختياره حتى يمنع الموت وهي بمنزلة
الحرق والحدها هو الوسوسة التي سالة عنها الصحابة فقالوا يا رسول الله ان احدنا ليجد في نفسه
ما لان يحترق حتى يصير حممة او يخر من السماء الى الارض احب اليه من ان يتكلم به فقال ذاك صريح الايمان
وايا ذلك الكراهة للوسوسة ودفعها هو محض الايمان وصريحه فصل

قال فهذا العلم الانساني بالعلم بنفسه والفطري يكون من علمه الاضطراري

علم الانسان بان كل محدث لا بد له من محدث وان كل ممكن لا بد له من واجب وان كل فقير
فلا بد له من غني وكل مخلوق فلا بد له من خالق ونحو ذلك من القضايا الكلية والاخبار
العامة هو علم كلي بقضية كلية وهو حق في نفسه لكن علمه بان هذا المحدث المعين لا بد له
من محدث نحو معلوم له مع كون القضية معينة مخصوصة جزئية وليس علمه بهذه
القضايا المعينة المخصوصة موقوفا على العلم بتلك القضية العامة الكلية بل قد يسبق
هذه القضايا المعينة الفطرية قبل ان يستشعر بتلك القضايا الكلية وهذا كعلمه بان الكتابة لا
بد لها من كاتب وان البناء لا بد له من بان فانه اذا راى دارا معينة علم انه لا بد لها من بان واذا راى
كتابا علم انه لا بد له من كاتب وان لم يستشعر بالكل كل دار فله بان ولهذا العلم نحو علمه بهذه القضايا المعينة
دارا وكتابا وعلمه لا يستحضر القضية الكلية العامة وهكذا ان الانسان يعلم ان هذا المعين لا يكون
اسود ابيض ولا يكون في مكانين وان لم يستحضر ان كل سواد وبياض لا يجتمعان وكل جسمين لا يكونان
في مكان واحد ويعلم ان هذا الدرهم اعظم من نصف هذا الدرهم المعين وان لم يستحضر ان كل كل اعظم من جزئه
وهكذا اذا قيل هذا العدد مساو لهذا العدد الثاني وهذا الثاني مساو لهذا الثالث فانه
يعلم ان الاول مساو لمساوي الثاني وهو مساو للثالث وان لم يستحضر ان كل مساو للمساو
فهو مساو وكل من القضايا المعينة والقضايا الكلية صادقة ضرورية فلا حاجة ان يستدل بالقضية
الكلية على بعض المعينات ولا عكسه وان كان العلم بان كل حادث لا بد له من فاعل قد يعقله
طوائف من النظار حتى اقاموا عليه دليلا اما بقياس الشمول واما بقياس التمثيل والاول يقولون
هو محدث لا بد له من محدث والثاني يقولون هذا محدث فيفتقر الى محدث قياسا على البناء والكتابة
ثم القائلون بان كل محدث لا بد له من محدث منهم من يستدل بالاستدلال على ان الحادث يخصص
والمخصص لا بد له من مخصص ثم من الناس من يثبت هذا بان المخصوص ممكن والممكن لا بد له من مرجح
لوجوده ثم من الناس من يثبت هذا بان نسبة الممكن الى الوجود والعدم سواء فلا بد من مرجح
احد الجانبين ولكن من الناس من جعل المقدمة الاولى في هذه القضايا ضرورية بل جعلها ابين

ما شاء الله

وهكذا علم الانسان انه محدث نفسه لا يكون بنفسه كان الانسان المحدث لنفسه

التي استدل بها عليها وهذا الاضطرار انما يقع في القضايا الكلية العامة واما كون
هذا البناء لا بد له من بان وهذه الحادثة لا بد لها من سبب ونحو ذلك من هذه القضايا المعينة فلا يشك
فيها عاقل ولا يفتقر في العلم بها الى دليل وان كان ذكر نظائرها حجة لها وذكر القضية
التي يتناولها وغيرها حجة ثانية فيستدل عليها بقياس التمثيل وبقياس الشمول
والمقصود ان ليست ضرورية مع قطع النظر عن الكليات فان الله ولهذا فطر المخلوق انهم
متى شاهدوا حادثا تامجيدا كالرعد والبرق والزلزال ذكروا الله لعلمهم انه لم يحدث بنفسه
بل احدثه محدث وان كانوا يعلمون هذا في سائر المحدثات لكن يشاهدون احداثه الذي هو خلاف
المعهود الغريب والامر المشهود ان الله المعتاد ما هو اعظم من ذلك كخلق الانسان فانه يعلم
الايات فكل احد يعلم انه لم يحدث بنفسه ولا ابواه احدثاه ولا احد من البشر احدثه وكل احد يعلم
ابويه حاله اخلقه وانه جعل غيرهما ولولا ان كونه محتاجا ونحو ذلك فصل فالايه والعلامة
والدلالة التي يجب ان يكون ثبوتها مستلزما لثبوت المدلول الذي هو اية له ولا يفتقر الى ان يندرج
تحت قضية سواء كان المدلول عليه قد عرفت عينه او لم يعرف عينه بل عرف على وجه مطلق
مجمل فالاول مثل ان يقال علامة دار فلان انها على بابها كذا او دار سبيل تلك العلامة عرف ذلك
المعين والثاني مثل ان يقال علامة من يكون رئيسا او قاضيا ان يكون هناك ما دار فيستدل بها
على ان هنا رئيسا او قاضيا وان لم يعلم عينه وادلة الاثبات الصانع جميع المعلومات مستلزمة للخالق
بعينه وكل منها بعينه يدل على انه محدث يفتقر من غير احتياج ان يندرج تحت كلي ولا يفتقر كونه محدث
بانه كما يستدل على ان المحدثات لا بد لها من محدث قادر عليم مريد حكيم فالفعل يستلزم
القدرة والاحكام يستلزم العلم والتخصيص يستلزم الارادة وحسن العاقبة يستلزم
الحكمة فكل حادث يدل على ذلك كما يدل عليه الاخر فالايات لا تفتقر الى قياس كلي ولا قياس
ولا تمثيل وان كان القياس حقا لكنه يوجد المقصود بها الى يعلم وان لم يعلم ان كل ممكن فانه
لا يترجح احد طرفيه على الاخر الا بمرجح او لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح ومن هنا يتبين لك

بالقضايا ... من الحدوث ... الدلالة ... حركات الكواكب والليل والنهار ونحو ذلك

ان بيان الفطار وان علة الافتقار الى الصانع هو الحدوث او الامكان او مجموعهما الاحتياج
اليه وذلك ان كل مخلوق بنفسه وذاته مفتقر الى الخالق وهذا الافتقار وصف له لازم
ومعنى هذا ان حقيقته لا تكون موجودة الا بالخالق تخلقه فان شهود حقيقته موجودة في
الخارج علم انه لا بد لها من فاعل وان تصورت في الاذهان العقل علم انها لا توجد في الخارج الا
بفاعل فهذا يعلم بنفس تصورها وان لم يخطر بالقلب هل هي حادثة او قديمة وان كان كل
من الامكان والحدوث دليلا ايضا على هذا الافتقار لكن الحدوث يستلزم الوجود بعد
العدم وقد علم انها لا توجد الا بفاعل والامكان يستلزم انها لا تكون الا بعد وذلك
يستلزم انه لا بد ان يكون له موجد ولكن من حيث هي هي وان لم يندرج تحت وصف كلي
يستلزم الافتقار الى الفاعل اي لا تكون موجودة الا بالفاعل ولا تدوم وتبقى الا بالفاعل
الحق القديم لها فمن يعقل المدرك حدوثها وبقاءها بها سواء قيل انها وصف زائد عليها
ام لم يقل فهذا يعلم العقل بالفطرة ان هذا الحادث لا يبقى الا بسبب يبقيه كما يعلم انه لم
يحدث الا بسبب يحدثه ولو بنى الانسان سقفا ولم يدع شيئا يمسكه لقال له الناس هذا
لا يدوم ولا يبقى ولذلك اذا حاط البيت حوط ضعيف خاطر ما يليه قالوا له هذا لا يبقى السقا
المطلوب وسنذكر من الامثال المضروبة لكون الصنع يفتقر الى الصانع في حدوثها
وبقائها اما هو للتنبيه على ما في الفطرة كما حكي عن بعض العلماء انه قال له طائفة من الملاحدة ما
الدال على وجود الصانع فقال لهم دعوني فخاطري مشغول بامر غريب قالوا وما هو
قال بلغني ان في دجلة سفينة عظيمة مملوءة من اصناف الامتعة العجيبة وهي ذاهبة
وراجعة من غير احد يحركها ولا يقوم عليها فقالوا له اتجنون انت قال وما ذاك قالوا هذا
يصدقه عاقل فقال لهم فكيف صدقت عقولكم ان هذا العالم بما فيه من الانواع والاصناف والحوادث
العجيبة وهذا الفلك الدوار السيار يجري وتحدث هذه الحوادث بغير محدث ومحرك

٦

نفر يحرك برجعوا على انفسهم بالملام وهذا اذا امل بهذه السفينة تمشي بنفسها
في الساحل بغير موثق وبقاها راسا بطربطها لا ترتب العقول بذلك فهلا اذا قيل
ان الحوادث تبقى وتدوم بغير مبق يبقيها ولا ممسك يمسكها ولهذا انه سبحانه على هذا وهذا
فالاول كثير واما الثاني فلقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا الآية ومن
اياته ان تقوم السما والارض بامره وقوله رفع السما بغير عمد ترونها وهذا الابقا يكون
بالرزق الذي يمد الله به المخلوقات وما ذكرناه من ان نفس الاعيان المحدثة كالانسان
يستلزم وجود الصانع من غير احتياج الى نظر كلية هو معنى ما ذكره الشهرستاني
قال اما تعطيل العالم عن الصانع فلست ارانا قائلا ولا اعرف عليها صاحب مقالة الا ما
نقل عن شرذمة قليلة من الدهرية انهم قالوا كان العالم في الازل اجزا مبثوثة تتحرك على
غير استقامة فاصطكت اتفاقا فحصل العالم بشكله الذي تراه عليه قال الشهرستاني
ولست ارى صاحب هذه المقالة ممن ينكر الصانع لكنه يحيل سبب وجود العالم على البخت
والاتفاق احترازا عن التعليل فما عدت هذه المسئلة من النظريات التي يقام عليها برهان
فان الفطر السليمة الانسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها بصانع عليم
قادر حكيم افي الله شك ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله وان هم غفلوا عن هذه الفطرة في حال السرا فلا شك
انهم يلوذون في حال الضرا الى الله مخلصين له الدين واذا مسكم الضر في البحر ضل
من تدعون الا اياه قال الشهرستاني فلهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع
وانما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشرك امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاعلم
انه لا اله الا الله ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل والخلق في التوحيد ذلكم بانه اذا دعي الله
وحده كفرتم وان يشرك به تؤمنوا واذا ذكر الله وحده اشمازت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة

العليم القادر الحكيم صح

واذا

واذا ذكرت ربك في القران وحده ولوا على ادبارهم نفورا قال الشهرستاني وقد سلك المتكلمون
طريقا في اثبات الصانع وهو الاستدلال بالحوادث على محدث صانع وسلك الاوايل
طريقا اخر وهو الاستدلال بامكان الممكنات على مرجح لاحد طرفي الامكان قال ابن عم
قلت وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الاوايل وانما سلكه ابن سينا ومن بعده ولكن الشهرستاني
راى الجمهور يعرفون مذهب ارسطو ومتقدمي الاوايل ادخلهم في الفلسفة على كتب ابن سينا
قال الشهرستاني ويدعي كل واحد في جهة الاستدلال ضرورة وبديهة قال وانا اقول
ما تشهد به الحدوث او دل عليه الامكان بعد تقديم المقدمات دون ما شهدت به
الفطرة الانسانية من احتياج ضروري ذاته الى مدبر هو منتهى الحاجات فيرغب اليه
ولا يرغب عنه ويفزع اليه في الشدايد والبلايا فان احتياج نفسه اوضح من احتياج الممكن الخارج الى
الواجب والحادث الى المحدث وعن هذا المعنى كانت تعريفات الحق سبحانه في التنزيل على هذا
المنهاج امن يجيب المضطر اذا دعاه امن ينجيكم من ظلمات البر والبحر امن يرزقكم من السما
والارض وعن هذا المعنى قال الرسول صلى الله عليه وسلم خلق الله العباد على معرفته فاجتالهم الشياطين
عنها قال لم يهملك لفظ الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلقت عبادي حنفا فاجتالتهم الشياطين
وحرمت عليهم ما احللت لهم قال الشهرستاني فمسالك المعرفة هو ضرورة الاحتياج وذلك الاحتياج
من السلطان هو تسويل الاستغنا ونفي الحاجة والرسل مبعوثون لتذكير وضع الفطرة
وتطهيرها عن تسويلات الشياطين فانهم الباقون على اصل الفطرة وما كان له عليهم من سلطان
فعسى الذكر لعله يتذكر او يخشى قال ابن تيمية رحمه الله الذي يحصل من تسويل الشياطين
يتهم ان يشركوا به ما لم ينزل به سلطانا وهذا المرض العام في كثير من بني ادم وهو الشرك بالله
وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون واما التعطيل فهو مرض خاص وانما يتبع الاعتقاد
كفرعون ولنسبة الحدث ان الشياطين سولوا لهم الاستغنا عن الصانع وان هذا الاستغنا
حاضرا لبعض الناس لكثير منهم في بعض الاحوال وهو من جنس السفسطة بل هو من السفسطة

[illegible]

المهتدين وهو ما كان ومن رجع الى الله تعالى من جهة مسالته حيث رجع الى نفسه ادنى رجوع فعرف
احتياجه اليه في تكوينه وبقائه وتقلبه في احواله ثم استبصر بما شاء الافاق الى ايات
الانفس ثم استسهل به على الملكوت لان الملكوت علمه الى آخره قال رحمه
قلت هو وطائفة يطعنون بان المتكلمين وقوله يحكى بأن لهم ان الحق عائد الى الله تعالى وقوله هذا
حسن طريقة من استدل بالخلق على الخالق او من استدل بالخالق على الخلق والصواب الذي يدل عليه
الايات هو قول المسلمين عودا للصحيح الى القرآن وان الله يري عباده من الايات الافقية والنفسية
ما يبين لهم ان القرآن حق وذلك يتضمن ثبوت الرسالة له وصدق ما اخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم
والمقصود التنبيه على ان حاجة النفس الى العلم لا سيما مثل العلم بحاجة كل شيء هو سلبه الى الاستدلال
على ذلك فالناس يحتاجون الى المثل بالنسبة والحاجة التي يعرف بها العلم بها دون الحاجة الى
اعظم وحاجات النفس من العلم الذي لا تعرف به دون ولهذا فطرت النفوس على حب
وتكرهه وسمعها وبصرها فصار سمع فطامس معرفتنا بالاحتياج اليه والالهية والاجنبية
ولهذا كان ما يعرف من احوال الرسل مع اممهم بالاخبار المتواترة والاثار حتى عرفه
اتباع الرسل وسمعها من المكذبين اتبع من بعدهم فصدقوا الرسول واتبعوه فانتفعوا بالعلم
فقط فان هذا يفيد العلم مع الترغيب والترهيب فيفيد كلا النفوس العلمية والعملية فيشبه
خلاف ما يفيد العلم ثم العلم يفيد العمل ولهذا كان اكثر الناس على ان الاقرار بالصانع فطري
ضروري وذلك ان اضطرار النفوس الى ذلك اعظم من اضطرارها الى ما لا تتعلق به حاجتها الا ترى ان
الناس يعرفون من احوال من يعظمونه ويتبعونه ومصالحهم ولولاة امورهم وما لديهم واصدقائهم اعلام
ما لا يعلمون من احوال الاجانب والبعيدين ولا شيء احوج من المخلوق الى خالقه من جهة ربوبيته
اذ هو الذي خلقهم وانعم المنافع ودفع عنهم المضار وما بكم من نعمة فمن الله ثم اذا مسكم الضر فاليه تجأرون
ومما يحصل من جهته مما هو خلقه وتدبيره ومن جهة الوهيته فلا صلاح لهم الا بان يكون هو
معبودهم الذي يحبونه ويعظمونه ولا يجعلون له اندادا يحبونهم كحب الله بل يحبون الله
ورضاه عبادا انما يحبونهم لاجله كما في الصحيح وثلاث من كن فيه ... ان يحب المرء لا يحبه الا لله ... ومعلوم
ان

ان السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك
مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو المخوف المعبود المعظم الذي يعترف النفوس
بالحاجة اليه واذا كانت هذه الامور مما لا بد للنفوس منها وهي حاجتها اليها وهي ضرورية لها كان
شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع اولى ان يكون ضروريا وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد
على الفطرة وقوله تعالى خلقت عبادي حنفاء لا يقتضي مجرد الاقرار بالصانع فقط بل الاقرار بتعبده
لله وحده بالحب والتعظيم واخلاص الدين له وهذا هو الحنيفية واذا خرج بعض الناس
عن الفطرة بما عرض له من المرض ما يجحده واما يعلم مجملا ان الله واستغنى بها شيئا وعلوا
لم يمنع ان يكون الحلو والدوا على الفطرة فالعلم الذي يقر به جميع العقلاء ولم يسم معروفا
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالمعروف ما تحبه القلوب مع العلم والمنكر ما تكرهه وتنفر منه
عند العلم به فلهذا قد يسمى من كان يسمع علمه بالله حسب عمله فانه ابن سينا العقلاء والعالم
الحاكي هو حسب العقلاء والجاهل لا يسمى عارفا بحسبه وحقيقته وبالعقل مع الاقرار بوجوده وهذا انما يسلم
لان لم يسم المطلوب ان يكون الاسم موصولا بالامر وقد يراد بلفظ المعرفة العلم الذي يكون معلومه
معينا خاصا والعلم الذي هو قسيم المعرفة ما يكون المعلوم به كليا عاما وان كان لفظ العلم يتناول
الجميع في الاصل قال رحمه الله ما سلكه بعض المتكلمين من الطرق في اثبات الصانع
بقطع التسلسل والدور هو طريق صحيح ثم اطال في ذكره وتقديمه ثم قال اذا تبين هذا فنقول لو كان
جميع الموجودات ممكنا مفتقرا الى فاعل غيره فذلك الغير ان كان هو العين الفاعل لم يلزم كون كل منها فاعلا
لا لغير وهذا من الدور القبلي الممتنع وان كان ذلك الغير غيرا اخر لزم وجود فاعلين ومفعولين الى
غير غاية وان شئت قلت لزم مؤثرون كل منهم مؤثر الاخر الى غير غاية وكل من هو لا يمكن الوجود
مفتقر الى غيره لا يوجد بنفسه فهنا سؤالان احدهما قول القائل لم لا يجوز ان يكون المجموع واجبا
بنفسه وان كان كل فرد من افراده ممكنا بنفسه وقد اجيب عن هذا بانه يستلزم ثبوت واجب
الوجود بنفسه مع انه باطل ايضا لان المجموع هو الاجزاء المجتمعة مع الهيئة الاجتماعية

وكل من الاجزاء ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية عرض من الاعراض الذي لا تقوم بنفسه
فهو انما يمكن لنفسه بطريق الاولى فكل من الاجزاء ومن الهيئة الاجتماعية
ممكن لنفسه وامتنع ان يكون هناك ما يكون واجبا بنفسه وانما قلت ما يوصف به
الافراد قد يوصف به المجموع وقد لا يوصف فان كان الافراد لطبيعة مشتركة بينها اتصافه
وبين المجموع وجب اتصاف المجموع به بخلاف ما اذا حدث للمجموع بالتركيب وصف
مسلوب عن الافراد ومعلوم ان كل واحد واحد اذا لم يكن موجودا الا بغيره وهو
فقير محتاج فكثرة المفتقرات المحتاجات واجتماعها لا يوجب استغناءها
الا ان يكون بعضها معاونا للاخر كالضعفاء اذا اجتمعا حصل باجتماعها
نوع [illegible] لانها مستغنى عنه من وجه محتاج اليه من وجه واما اذا قدر ان
كلا منها مفتقر الى الغير من كل وجه فيمتنع ان يحصل لها بالاجتماع نوع او وجود
واجب كما في الافراد المقدرة وكل منها ليس له شيء الا من الاخر وهذا هو
الدور القبلي دور الفاعلين والعلل الفاعلية والغائية فلا يحصل لاحدهما
من الاخر شيء والفعل وانه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود
اصلا من هذا ان كل حقير (?) فهو مفتقر من كل وجه الى الغير والمجموع ايضا مفتقر من
كل وجه الى الافراد فاذا اي فرد من الافراد فرض عدمه لم يحصل المجموع فليس في
المجموع وجود معطيه للافراد ولا لشيء من الافراد وجود معطيه للمجموع ان العدم من
الافراد وهذا بخلاف ما اذا اجتمعت احاد العشرة فان كونها عشرة لا يحصل للافراد
كما ان كل فرد ليس وجوده مستفادا من العشرة فلما لم يكن كل من الافراد وجوده من العشرة اجتماعه
ولا من غيره امكن وجوده بنفسه وامكن ان يكون شرطا في وجود الفرد الاخر وان يكون
الحكم الحاصل باجتماع العشرة لا يحصل لفرد فرد فتبين ان مجموع الممكنات لا يكون الا ممكنا
والسؤال الثاني سؤال الامدي وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود
ويكون

ويكون مرجحها بمرجح احادها ومرجح كل واحد الاخر الى غير نهاية فيقال [illegible] عن هذا
اجوبة الاول انه اذا كان كل من الجملة ممكنا بنفسه لا يوجد الا بغيره فكل من الاحاد ليس
وجوده بنفسه والجملة ليس وجودها بنفسها فليس هناك شيء وجوده بنفسه وما ليس
وجوده بنفسه لا يكون وجوده الا بغيره فيتعين ان يكون هناك غير ليس هو جملة مجموع
الممكنات ولا شيء من الممكنات وما ليس كذلك فهو موجود بنفسه وهو الواجب بنفسه
ضرورة واما قولكم لم لا يكون مرجح كل واحد الاخر اي يكون كل من الممكنات موجودا بممكن اخر
على سبيل التسلسل فيقال [illegible] لنفس طبيعة الامكان شاملة لجميع الاحاد
وهي مشتركة فيها ولا يتصور ان يكون شيء من افراد الممكنات خارجا عن هذه الطبيعة
العامة الشاملة ونفس طبيعة الامكان توجب الافتقار الى الغير فلو قدر وجود
ممكنات بدون واجب بنفسه للزم استغناء طبيعة الامكان عن الغير فيكون
ما هو ممكن مفتقر الى غيره ليس ممكنا مفتقرا الى غيره وذلك جمع بين النقيضين بين
ذلك انه مهما قدر من الممكنات التي ليست متناهية فانه ليس واحد منها موجودا
بنفسه بل هو مفتقر الى ما قبله وما بعده والثاني مثل الاول [illegible] الصفة
من كل منهم فليس لشيء منها وجود من نفسه ولا للجملة فلا يكون هناك موجود اصلا
فلا [illegible] القائل هذا موجود باخر والاخر باخر الى غير نهاية وهذا ابعد العناصر والاخر
ابعد اخر الى غير نهاية فان حقيقة الكلام انه يفتقر معدوما لا نهاية لها فاقدر
فاعلا اذا لم يكن موجودا بنفسه لم يكن له من نفسه الا العدم وما قدر فاعله ليس له
من نفسه الا العدم [illegible] وكل من هذه الامور المتسلسلة ليس لشيء منها من
نفسه الا العدم والمجموع ليس له من نفسه الا العدم وليس هناك الا الافراد والمجموع

وكل من ذلك ليس منه الا العدم فيكون من افراد مجموع ليس منه الا العدم وافراد
متسلسلة ليس هو منها الا العدم وما كان كذلك امتنع ان يكون منه وجود فان
ما لا يكون منه الا العدم ولا من مجموعه ولا من افراده يمتنع ان يكون منه وجود فاذا
قدر ممكنات متسلسلة كل منها لا وجود له من نفسه لم يكن هناك الا العدم والوجود
موجود محسوس فعلم ان فيه ما هو موجود بنفسه ليس وجوده من غيره وهذا
المطلوب الجواب الثاني ان يقال الموجود الذي ليس وجوده من نفسه يمتنع
ان يكون وجوده من غيره فان وجود نفسه بنفسه وقيام نفسه بنفسه اولى
واستغنا نفسه بنفسه وقيام نفسه بنفسه اولى من وجوده من غيره واستغنا
بغيره وقيامه بغيره فاذا قدر ممكنات ليس منها ما وجوده بنفسه امتنع
ان يكون منها ما وجوده بغيره بطريق الاولى والاحرى وان يكون كل ممكن لا يوجد
بنفسه وهو مع هذا فاعل لغيره الى غير نهاية وهذا مما اتفق النزاع من العقلا
وسوا قيل ان المؤثر في مجموع الممكنات هو قدرة الله تعالى بدون اسباب او قيل
انها موثرة بما الاسباب التي خلقها او قيل ان بعضها مؤثر في بعض بالايجاب
او الابداع او التولد والفعل او غير ذلك مما قيل فان كل من هذه الاقوال
لا بد ان يجعل للمؤثر وجودا من موجود بنفسه لا يمكن احد ان يقول كل منها مؤثر
وليس له من نفسه الا العدم وليس هناك مؤثر له من نفسه وجود فانه يعلم
بصريح العقل انه اذا قدر ان كل تلك الامور ليس لشي منها وجود من نفسه ولا نفسه
لم يكن له تاثير من نفسه ولا بنفسه فان كان المؤثر موجودا بنفسه ومن نفسه فاولى
ان لا يكون مؤثرا في وجود غيره بنفسه ومن نفسه فاذا لم يكن هناك ما هو موجود بنفسه
ولا مؤثر بنفسه بل كل منها غير موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه كان كل منها معدوما
بنفسه

بنفسه معدوم التاثير بنفسه فيكون قد قدرنا امورا متسلسلة كل منها لا وجود له
بنفسه ولا تاثير له بنفسه وليس هناك مغاير لها يكون موجودا مؤثرا فيها فليس هناك
لا وجود ولا تاثير قطعا واذا ما الالبا بل كل من هذه الامور التي لا توجد بنفسها يفتقر
الى الاخر الذي لا يوجد بنفسه فان صريح العقل يقول انه ما لم يكن موجودا بنفسه لا يكون
مؤثرا بنفسه فلمن يجعله مؤثرا فيه من غيره ولا حقيقة له فان قال بل حقيقته توجد
بذلك الغير قيل له ليس هناك غير يحقق به فان الغير الذي قدر به هو ايضا لا وجود
له ولا تاثير اصلا الا بما يقدر من غير اخر ليس له وجود ولا تاثير ولكن هذا الجواب
ان قدر العقل ما لا يوجد بنفسه بعد ولا يحصل له وجود يتعين كونه مؤثرا في غيره من اعظم
الامور بطلانا فان ابداعه للغير لا يكون الا بعد وجوده وهو مع انه لم يحصل له الوجود فالعدم
ليس موجودا فكلما قدرنا ما هو معدوم بنفسه لم يصح هذا الجواب الثالث وهو ان نقول قول
القائل الممكن الذي لم يوجد هو معدوم ليس بموجود اصلا والمعدوم الذي لم يحصل له ما يقتضي
وجوده فهو باق مستمر على العدم واذا قيل الممكن لا يترجح احد طرفيه على الاخر الا بمرجح فظاهر جانب
الاثبات فانه لا يكون موجودا الا بمقتض لوجوده اذ كان ليس له من نفسه وجود واما النفي فمن
الناس من يقول علة عدمه عدم علة وجوده ويجعل العدم معللا كما ان الوجود معلل والتحقيق
من النظار ان عدمه لا يفتقر الى علة فيجعله معدوما شيئا وهذا الاخير قول الرازي فان العدم
المحض لا يعلل ولا يعلل به اما العدم المحض المستمر لا يفتقر الى فاعل ولا علة ولكن عدم علته
مستلزم لعدمه ودليل على عدمه فاذا اريد بعلة عدمه ما يستلزم عدمه ويدل على عدمه فهو كان الممكن
صحيحا وان اريد بعلة عدمه ان العدم الذي يستمر يفتقر الى علة موجبة لم يكن كذلك فيرجح احد
في العدم المستمر المفتقر الى علة موجبة والقول بان الممكن لا يترجح الا بمرجح مراده انه لا يترجح احد طرفيه على الاخر
بنفسه لا ان حدا بغيره ولا يحتاج ان نقول فما لا يوجد بنفسه لا يعلم الا بغيره فان ما لا يوجد الا بمرجح لا يكون
بنفسه وليس له من نفسه وجود واذا قيل له من نفسه العدم فهذا له معنيان ان اريد به

دل لونها
واتباع الماهر
القائلون بانه لا بد
لعدم من علة

هل من شرط ان يكون معدوما

ان حقيقته مستلزمة للعدم لا تقبل الوجود وليس كذلك بل هي قابلة للوجود
وان اردت ان حقيقته لا تقتضي الوجود بل ليس لها من نفسها غير العدم وان وجودها
لا يكون الا من غيرها لا من نفسها فهذا صحيح والفرق بين كونه ليس له من نفسه الا
العدم وبين كون نفسه مستلزمة للعدم فرق بين فانه اذا قلنا ليس له من نفسه ليس
له من نفسه لا نريد به ان في الخارج نفسا ثابتة ليس لها الا العدم او هي مستلزمة للعدم
فان هذا تخيله من يقول المعدوم شيء ثابت في الخارج او يقول الماهيات في الخارج
امور مغايرة للوجود المحقق في الخارج وهذا كله خيال باطل ولكن الماهية والشيء يقدر
في الذهن قبل وجوده في الخارج وبعد ذلك فما في الاذهان مغاير لما في الاعيان فاذا قلنا
هذا الممكن يقبل الوجود والعدم او نفسه او حقيقته لا تقتضي الوجود ولا تستلزم
العدم نعني به ان ما تصوره العقل من هذه الحقائق لا يكون موجودا في الخارج
بنفسه وليس له في الخارج وجود من نفسه ولا عدمه في الخارج بل يقبل ان تتحقق
حقيقته في الخارج فتصير موجودا ويمكن ان لا تتحقق حقيقته في الخارج فلا يكون موجودا
وليس في الخارج حقيقة ثابتة او موجودة تقبل الاثنان والشيء بل المراد بما تصورناه في
الاذهان هل يتحقق في الاعيان او لا يتحقق وما يتحقق في الاعيان هل يتحقق بنفسه او بغيره
فاذا قدرنا المتصورات في الاذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه في الخارج فليس فيها ما
هو مبدع بنفسه لغيره في الخارج بطريق الاولى وليس فيها الا ما هو معدوم في الخارج بل
فان الممكن اذا قدر عدم موجود بنفسه بعد ان يصير مبدعا لغيره فاذا قدر انه ليس في الخارج
الا ما ليس له وجود بنفسه لم يكن في الخارج الا ما هو ممتنع الوجود اما لنفسه واما لغيره
ولا يكون عليه شيء من ذلك يفتقر الى علة توجب عدمه بل هو معدوم بنفسه سواء قيل وجوده
اما ممتنع وحينئذ فلا يكون في الخارج الا العدم المستمر فاذا قيل بعد هذا هذا الذي لا وجود
له من نفسه موجود بهذا الذي لا وجود له من نفسه وهلم جرا كان بمنزلة ان يقال

هذا

هذا المعدوم موجود بهذا المعدوم وهلم جرا بمنزلة ان يقال هذا الممتنع موجود بهذا الممتنع
فيكون هذا اتفاقا حيث جعلت المعدوم موجودا بمعدوم وسلسلت ذلك فجمعت بين
تسلسل المعدومات وبين جعل كل واحد منها هو الذي اوجد المعدوم الاخر الوجه
الرابع ان يقال الممكن لا يحصل وجوده بمجرد ممكن اخر وان ذلك الممكن الاخر لا يرجح وجوده على عدمه
الا بغيره واذا كان الممكن الذي قدر انه الفاعل المؤثر المرجح لم يرجح وجوده على عدمه
فهو يقبل الوجود والعدم فالممكن الذي قدر انه الاثر المفعول المصنوع المرجح اولى ان لا يرجح
وجوده على عدمه بل هو قابل للوجود والعدم فلا يكون الممكن موجودا الا بعد ما به يجب وجوده
فانه ما دام مترددا بين امكان الوجود والعدم لا يوجد فاذا حصل ما به يجب وجوده وحينئذ
واذا كان كذلك فنفس الممكن لا يحصل به يمكن بل لا يحصل الممكن الا بواجب والواجب اما بنفسه
واما بغيره والواجب بغيره هو الممكن بنفسه الذي لا يوجد الا بما يجب وجوده وحينئذ
فيمتنع تسلسل الممكنات فحينئذ يكون هذا الممكن هو الذي وجب به الاخر بل لا بد من الاخر
ما هو واجب وما كان ممكنا باقيا على الامكان لم يكن واجبا لا بنفسه ولا بغيره فاذا قدر
تسلسل الممكنات القابلة للوجود والعدم من غير ان يكون فيها موجود بنفسه كانت باقية
على طبيعة الامكان ليس فيها واجب فلا يكون فيها ما يجب به شيء من الممكنات بطريق الاولى
فلا يوجد شيء من الممكنات وقد وجدت الممكنات هذا خلف وايضا فانهم اذا قدروا ممكنات
وجعلوا ممكنات ليس لها من نفسها وجود من غير ان يكون هناك واجب بنفسه وقدروا مع ذلك
ان الممكنات هي بعضها يوجد بعضا الى ما لا يتناهى حيث يلزم اما واجب الوجود معه واما ممتنع
العدم او قد يحصل ما معه يكون الوجود اولى مع امكان العدم ويكون موجودا لمرجح الوجود مع
امكان العدم فالاول قول الجمهور والثاني قول من يقوله من المعتزلة ونحوهم ولهم في المسألة نزاع
هذا الاصل وان كان على القول الصحيح فلا كلام وان اردنا ما يعم القولين قلنا الوجه الخامس
ان الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن اخر لا يتحقق وجوده فلا يتحقق وجوده الا بما يتحقق وجوده وحينئذ
فاذا قدرنا الجميع ممكنات ليس فيها ما يتحقق وجوده لم يحصل شرط وجود شيء من الممكنات

فلا يوجد شيء منها الا بعد كل ممكن اذا اخذته مفتقرا الى فاعل يوجده فكون هذه الحالة يحقق
وجوده بعد فانه ما دام مفتقرا الى ان يصير موجودا فليس بموجود فان كونه موجودا ينافي
كونه مفتقرا الى ان يصير موجودا الا ان يكون شيئا موجودا فلا يكون شيئا مما يحصل به شرط وجود الممكن
فضلا عن ان يكون شيئا مما يكون سببا للممكن وفاعلا له فلا يوجد ممكن ولا وجد شيء من الممكنات
فتسلسل الممكنات بكون كل منها مؤثرا في الاخر ممتنع وهو المطلوب وتسلسل المؤثرات
لما كان ظاهر الامتناع في الفطر لم يطل محققو النظار تقريره واطال فيه المتأخرون فاشتبه
تسلسل المؤثرات بتسلسل الآثار التي هي الافعال فابطل كليهما جهم وابو الهذيل ومن اتبعهما — تسلسل الآثار والافعال
في الماضي والمستقبل وجهم اشد تعطيلا لانه قال بفناء الجنة والنار وابو الهذيل بفناء حركات
الجنة وجعلوا الرب سبحانه فيما لا يزال لا يمكن ان يتكلم ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكنه ان يتكلم
ولا يفعل ثم صار الكلام والفعل ممكنا بغير حدوث شيء سبحانه والكرامية فرقوا
بين الماضي والمستقبل والمقصود انه لما جعل من جعل التسلسل نوعا واحدا ثم جعل من جعل
الدور نوعا واحدا حصلت شبهة صار بعض المتأخرين كالآمدي والابهري يوردون
اسولة على تسلسل المؤثرات لا يمكنهم الجواب عنها ولذلك احتيج الى بسط الكلام في ذلك
وما سلكه هؤلاء المتأخرون في ابطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات وفي الآثار
فهو طريق صحيح وان كان بعضهم يورد شكوكا على بعض مقدماتها لكنه طريق طويل مشق
لا حاجة اليه لم يسلكه احد من النظار اهل الكلام المحدث [illegible] السلف ولا المثبتين — المبتدعة
الصانع بطريق الحدوث للاجسام ونحو ذلك فلا يوجد اثبات الصانع بطريق الدور
والتسلسل في كلام ابي علي الجبائي وابي هاشم وعبد الجبار وابي الحسين البصري وامثالهم ولا — شيوخ المعتزلة
الحسن الاشعري والقاضي ابي بكر وابن فورك وابي اسحاق الاسفرايني وابي المعالي ولا في كلام محمد بن كرام
ومحمد بن الهيصم ولا في [illegible] المتكلمين كالحسن النوبختي والناصر [illegible]
ولا متكلمي الشيعة كالموسوي والطوسي وابن [illegible] بل [illegible] ابطال التسلسل
انما ذكروه في مسائل الصفات والافعال فيذكرون ابطاله مطلقا في العلل والآثار لابطال حوادث

في الآثار [illegible] بدليل التطبيق ونحوه كما قال ابن تيمية والله [illegible] التسلسل
في اثبات الصانع ابن سينا وهو بناه على نفي التسلسل في العلل فقط ثم اتبعه من سلك طريقه كالسهروردي
المقتول والرازي والطوسي وغيرهما لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج الطريقة الى نفي الدور والدور
القبلي مما اتفق العقلاء على بطلانه ولوضوح امتناعه لم يحتج المتقدمون والجمهور الى ذكر ذلك
الا ان المستدل بالدليل ليس عليه ان يذكر كل ما يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات الباطلة ونفيه
وانما عليه نفي الاحتمالات التي تقدح في ارتياب ان القدح في الاحتمالات يختلف باختلاف
الاحوال ولعل هذا هو السبب في ان بعض الناس يذكر في الادلة من الاحتمالات التي ينفيها ما
لا يحتاج فيه الى ذلك ولكن هذا انما يطول [illegible] ان الاسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن ان يوردها
الناس على الادلة لا نهاية لها فهي من جنس الخواطر الفاسدة التي لا يحصيها الا الله والدافع لذلك
ابطاله وما انزل الله سبحانه من الهدى ما يبين به فساد ذلك فان هذا ينشأ من الجهل وحسبهم انهم
ويتولهم بالهدى يطلبهم لم يقصدوا [illegible] ولهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في اثبات واجب
الوجود وذكر فيها الرازي ابطال الدور قال الاصفهاني ان الدور يعلم بطلانه بالضرورة ولعل
ابن سينا انما لم يذكر ذلك وطريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود هي طريقة ارسطو واتباعه
الذين اثبتوا الاول [illegible] مجرد واثبتوه مغايرا للافلاك [illegible] في الصفات
ولهذا من سلك هذه الطريقة بعضهم الى اثبات وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كقول اهل الوحدة
كابن عربي وابن سبعين ونحوهما والقول بوحدة الوجود حكاه ارسطو واتباعه عن طائفة من الفلاسفة
وابطلوه [illegible] قول اهل الوحدة هو قول الملاحدة الدهرية الطبيعية الذين يقولون ما ثم
موجود الا هذا العالم المشهود وهو واجب بنفسه وهو القول الذي اظهره فرعون لكن هؤلاء
لا يعرفون ولكن لا يسمونه الله واولئك يسمون هذا الموجود باسماء الله وهؤلاء الاتحادية ~~[illegible]~~
واولئك يحسبون ان الاله الذي اخبرت به الرسل هو هذا الوجود واولئك لا يقولون هذا
واولئك يجحدون الى الوجود المطلق واولئك انكروا الرسل والله [illegible] وما يعلم به فساد قولهم

[illegible]

بنفسها هي حدوث الحوادث كالمطر والسحاب والحيوان والنبات وغير ذلك من الصور والأعراض
يمتنع أن يكون وجودها واجبًا لكونها كانت معدومة ويمتنع أن يكون ممتنعًا لكونها وجدت
فعلم أنها ممكنة ثم جعل الرازي التي سلكها ابن سينا هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع كما ذكر ذلك الطريقة ٣
في رسالة إثبات واجب الوجود وفي نهاية العقول والمطالب العالية قال ابن تيمية رحمه الله
وقد رأيت من أهل عصرنا من يصنف في أصول الدين ويجعلون عمدة جميع الدين على هذا الأصل
معًا لهؤلاء لكنهم من لا يذكر دليلا أصلا ولا يجعل عمدته في نفي المشابهة أسماء وجود ما لا
يتناهى ثم منهم من يدخل مع أهل وحدة الوجود ويعتقد صحة قصيدة ابن الفارض لكونه
من أهل القونوي وأعان على شرحها فلينظر العاقل ما صار الرجال الذين هؤلاء وما صار
الطريق بهم إلى إثباته وتناقضهم فيه فإن القائلين بوحدة الوجود يقولون الله العالم بعينه
أو لزومًا وذلك يستلزم التسلسل ودليله الذي أثبت به واجب الوجود محله فيه تسلسل كله
تسلسلًا **ولنذكر** طريقة ابن سينا قال ابن سينا إن كل موجود إذا التفت
إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه
أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القيوم وإن لم يجب
لم يجز أن يقال هو ممتنع بذاته بعدما فرض موجودًا بل إن قرن باعتبار ذاته شرطًا
مثل شرط عدم علته صار ممتنعًا أو مثل شرط وجود علته صار واجبًا وإن لم يقرن بها
شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان فيكون باعتبار
ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود إما واجب الوجود بذاته وإما ممكن
الوجود بحسب ذاته **إشارة** ما حقه في نفسه الإمكان فليس يصير موجودًا
من ذاته فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن فإن صار أحدهما أولى
فلحضور شيء أو غيبته فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره ثم قال فيه إما أن يتسلسل ذلك
إلى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكنًا في ذاته والجملة معلقة بها فيكون غير

واجبة أيضًا ويجب بغيرها ولنزد هذا بيانًا **إشارة** كل جملة كل واحد منها معلول
فإنها تقتضي علة خارجة عن آحادها وذلك لأنها إما أن لا تقتضي علة أصلًا فتكون واجبة
غير معلولة وكيف يتأتى هذا وإنما تجب بآحادها وإما أن تقتضي علة هي الآحاد بأسرها
فتكون معلولة لذاتها فإن تلك الجملة والكل شيء واحد وأما الكل بمعنى كل واحد فليس تجب
الجملة وإما أن تقتضي علة هي بعض الآحاد وليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض
إن كان كل واحد منها معلولًا ولأن علته أولى بذلك وإما أن تقتضي علة خارجة
عن الآحاد كلها وهو الباقي **إشارة** كل علة جملة هي غير شيء من آحادها فهي علة
أولًا للآحاد ثم للجملة وإلا فلتكن الآحاد غير محتاجة إليها فالجملة إذا تمت بآحادها
لم تحتج إليها بل ربما كان شيء علة لبعض الآحاد دون بعض ولم يكن علة للجملة على الإطلاق
إشارة كل جملة مترتبة من علل ومعلولات على الولاء وفيها علة غير معلولة فهي طرف
لأنها إن كانت وسطًا فهي معلولة **إشارة** كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات
كانت متناهية أو غير متناهية فقد ظهر أنها إذا لم يكن فيها إلا معلول احتاجت إلى علة
خارجة عنها لكنها تتصل بها لا محالة طرفًا وظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهو
طرف ونهاية فكل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته قال ابن تيمية رحمه الله قلت
مضمون هذا الكلام أن الوجود إما واجب بنفسه وإما ممكن لا يوجد إلا بغيره كما قرر
ذلك في الإشارات لكن هو قبل أن يذكر تقريرًا لا يحتاج إليه وإذا كان الممكن لا يوجد
إلا بغيره فهو مفعول معلول ويمتنع تسلسل المعلولات لأن كل واحد من تلك الآحاد
ممكن والجملة معلقة بتلك الممكنات فتكون ممكنة غير واجبة أيضًا فيجب بغيرها وما كان
غير جملة الممكنات وآحادها فهو واجب فهذا معنى قوله إما أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية
فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكنًا في ذاته والجملة معلقة بها فيكون غير واجبة
أيضًا ويجب بغيرها لكن قوله إما أن يتسلسل يحتاج أن يقال وإما أن لا يتسلسل فقيل

انه حذف ذلك اختصارًا اذ كان هو مقصوده والمعنى وان لم تتسلسل الحاجات انتهت
الى واجب الوجود وهو المطلوب ولو قيل بدل هذا اللفظ ان تسلسل ذلك كان هو
العبارة المناسبة لمطلوبه ثم ذكر شرح هذا الدليل على وجه تفصيلي بعد ان ذكره
مجملا فقال اذا تسلسلت الممكنات وكل منها معلول فانها تفتقر الى علة خارجة عن آحادها
لانها اما ان لا يكون لها علة واما ان يكون واذا كان لها علة فالعلة اما المجموع واما بعضها
واما خارج عنه والاقسام ممتنعة الا الاخير اما الاول وهو ان لا تفتقر الى علة اصلا
فيكون الجملة واجبة غير معلولة فهذا الثاني لانها انما تجب باحادها وتلك احادها
كل معلولا واجبا بغيره وهذا مما نقضه بعضهم كالرازي بوجهين احدهما ان الجملة
مركبة من الاحاد واحادها غيرها وما افتقر الى غيره لم يكن واجبا بنفسه وهو غير
صحيح لانه لو قدر ان كل واحد من الاجزاء واجب بنفسه لم يمتنع ان يكون الجملة واجبة
بنفسها فان مجموع الامور الواجبة بنفسها لا يمتنع ان يكون غير مفتقر الى امر خارج
عنها وهذا هو المراد بكونه واجبا بنفسه ولكن هذا من جنس حججهم على نفي الصفات
من التركيب وقد تقدم ذكره الوجه الثاني ان كل واحد من الاحاد ممكن
غير واجب والجملة لا تحصل الا بها فلا تحصل الا بالممكن او ما لا يكون ممكنا وهذا
القدر صحيح بلا شك وهذا التقرير الثاني هو الذي ذكره السهروردي في تلويحاته
وهو احد الوجهين اللذين ذكرهما الرازي وهو احد وجهي الحجتين للآمدي ايضا
قال السهروردي لما كان كل واحد من الممكنات يحتاج الى العلة فجميعها يحتاج
لانه معلول الاحاد الممكنة فيفتقر الى علة خارجة عنه وهي غير ممكنة لانها
ليست ممكنة فليست من الجملة فتكون اذا واجب الوجود وقد قرر هذا الآمدي بوجه
ثالث وهو انه ان كانت الجملة واجبة لذاتها فهو عين المطلوب قال الجملة

فاما ان يكون واجبة لذاتها او ممكنة لا جائز ان يكون واجبة والا لما كانت
احادها ممكنة وقد قيل انها ممكنة فالجملة ان كانت واجبة فهو جمع الاستحالة عين
المطلوب وهذا الوجه الثاني الذي ذكره هو حجة بالثبت وليس هو المحصل للمقصود
لانه حينئذ لا يلزم ثبوت واجب مفتقر خارج عن جملة الممكنات وقد اورد بعضهم
على هذا سؤال الافتقار اذا كانت الاحاد ممكنة ومعناه افتقار كل واحد
الى علته وطلب الجملة هي مجموع الاحاد فلا مانع من اطلاق الوجوب وعليه
الامكان عليها بمعنى انها غير مفتقرة الى امر خارج عنها وان كانت ابعاضها مما يفتقر
بعضها الى بعض قال الآمدي وهذا ساقط لانه اذا كانت الجملة غير ممكنة كانت
واجبة بذاتها وهي مجموع الاحاد وكل واحد من الاحاد ممكن فالجملة ايضا ممكنة بذاتها
الى الواحد بذاته لا يكون هنا بذاته فالسابق منه قلت وهذا السؤال يحتمل ثلاثة اوجه
احدها ان يقال انها واجبة بالاحاد والاجتماع جميعًا ومعلوم ان الجملة هي الاحاد
واجتماعها فاذا كان ذلك ممكنا فالذات ممكنة فيكون السؤال ساقطا فان
الآمدي الثاني ان يقال المجموع واجب باحاده الممكنة ولا يجعل المجموع نفسه ممكنا
بل يقال المجموع واجب بالاحاد الممكنة وهذا هو السؤال الذي يقصده من يقول
وحينئذ فيأتي جوابه بان الاجتماع الذي للمجموع اما ان يكون ممكنا لكونه عرضا له
والعرض يحتاج الى موصوفه فاذا كانت ممكنة كان هو اولى بالامكان وغير ذلك من الاحتمال
الثالث ان كل واحد من الاحاد يترجح بالاخر والمجموع ممكنا ايضا لكنه يترجح مرجح
الاحاد المتعاقبة وهذا السؤال ذكره الآمدي مورّدًا لحل هذه الحجة كما هو المشهور
وما بين الحقائق قال فان قيل لا مانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها مرجح احادها
ويترجح احادها كل واحد الى غير النهاية قال وهذا اشكال مشكل وربما يكون عند غيري

جملة ولنا ايضا ان نقول ان اريد بكون الجملة ممكنا انها ممكنة غير واجبة بل مفتقرة الى امر خارج
عنها فذلك يوجب افتقارها الى غيرها وهو المطلوب وان اريد انها بجملة بنفسها واجبة بالاحاد
المتسلسلة فهذا السؤال يعني السؤال الذي نقله وتابه الاختلاف فيهما ان الاول نسلم
انه يكون واجبة بنفسها بمعنى انه غير مفتقر الى امر خارج عن احادها بل المجموع واجب
باحاده الممكنة والثاني فالمسلم انه يكون ممكنة بنفسها واجبة باحادها على وجه التسلسل
لكن قد يقال انه من احد المقدورين لزم وجوب الهيئة الاجتماعية بنفسها مع امكان
الاحاد ومن الثاني ان لا تكون الهيئة الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالاحاد والمتسلسلة
ومعلوم ان كلاهما باطل والاول اظهر بطلانا من الثاني فان مراده بتلك الاحاد كلها ممكنة
ما الاجتماع بنفسه واجب فيلزم منه ان يكون حيث ما بها امتنع ان يكون واجبا بنفسه فان
الموصوف الممكن يمتنع ان يكون صفته واجبة الوجود بنفسها واما الثاني فلان الهيئة الاجتماعية
اذا كانت معلولة الاحاد الممكنة فاستوى في الامكان فان معلول الممكن اولى ان يكون ممكنا
وان ... المفتقر الى الممكن اولى ان يكون ممكنا والاحاد ليس فيها الا ما هو ممكن ولا يكون
الاجتماع باحاده الا ما هو ممكن لا يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه يمتنع ان يوجد
عن ... ما لم يحصل له ما يوجد به فانه وجوده في نفسه قبل وجوده من ... لم يكن وجوده
الا من محل يوجد فلان لا يكون وجوده من ... الموجب اولى وكل من الحادث واجتماع
ليس موجودا بنفسه يمتنع ان ... شيء منها موجد الغير ... بعضها بعضا ...
المجموع بالاحاد ومن الجملة فهذا السؤال ... الاجتماع الى الاحاد فكلاهما لم يدع ...
وجوبها بالاحاد لم يدع وجوبا بالذات بمعنى الوجوب بالاحاد لكن الامدي وقرر هذا السؤال
المضاف الى ... بعبارة واعتباره ... على حله لما ... من جهة نفس
بعبارة ... واعتبار اخر ... الامدي في الفرق بينهما تقول السؤال الاول ...
ان المجموع واجب بنفسه وذلك ممتنع وهذا ... انه ممكن واجب بالاحاد وهذا

الجواب الفرق ... وذلك لانه اذا قيل هو ممكن واجب بالاحاد فقد قيل انه واجب
بتلك الاحاد ... تلك الاحاد كلها ممكنة ومعلول الممكن اولى ان يكون ممكنا فيمتنع ان يكون
معلول الممكن واجبا فالممكن يمتنع وجوب الكل والممكن لا يحصل الا بالواجب بنفسه ...
واحد من الممكنات حين ... الوجود فهو ممكن يكفيه ... وكل من الممكنات ...
من علة وجوده فان الاجتماع الذي ... المعلولات المتسلسلة التي هي علل ومعلولات
موقوف على كل واحد واحد من تلك الامور التي ليس شيء منها علة ... الاجتماع اولى بالامكان
والبعد عن الوجوب ... الاحاد ... فاذا ... سلسلة العلل والمعلولات
كلها ممكنة فلا بد لها من امر خارج عنها وهذا امر متفق عليه بين العقلاء وهو من امور
العلوم القطعية ولولا ... طولوا في ذلك ... الامدي
والابهري لما ... السؤال ... على ان المجموع ليس هو كل واحد واحد
من الاحاد وان المجموع مغاير لكل من الاحاد ... واجب بكل واحد واحد
الاحاد ... فالمجموع ... بالاحاد الممكنة ولا ... وهو ...
الفلاسفة الذين ... الناس ... كل جملة ...
... على كل واحد ... على كل ... صح
... الكل ... يمكن ان يدخل في الوجود ... يدخل في الوجود وان
كل واحد يمكن ان يدخل في الوجود فيحمل الامكان على الكل كما حمل على كل واحد وكذلك
قال السهروردي الحكم على الكل بما على كل واحد لا يجوز فان كل ممكن عن الحركة جائز
... واحد ... وليس كذلك الجميع وكل واحد من ... ممكن ... والكل معا
... وهذا السؤال ... احدهما ... الاجتماع ...
الكل واجبا بنفسه ... الاجزاء ... معلوم بالضرورة ولم يقله احد

لكن الاجتماع عرض مفتقر الى محله فاذا كان محل العرض غير واجب بنفسه كان
العرض المفتقر الى الممكن بنفسه اولى ان يكون ممكنا غير واجب بنفسه وانما يتوهم
وجوبه بالاجزاء الممكنة وحينئذ فيكون ذلك الاجتماع ممكنا بنفسه واجبا بالاجزاء واذا كان
ممكنا بنفسه مفتقرا لاجتماع الاحاد من جملة اجزاء المجموع فيقال المجموع هو الاحاد
مع الهيئة الاجتماعية وكل واحد من ذلك ممكن ليس واجبا بنفسه وحينئذ فلا يكون هنا
مجموع منفصل عن جميع الاجزاء فلو قيل حصل المجموع بالاحاد لكان ذلك بمنزلة وجوب
احد الجزئين الممكنين بالاخر وهو وجود الجزء الممكن بنفسه الذي هو الصورة الاجتماعية
بسائر الاجزاء التي كل منها ممكن بنفسه واذا كان كذلك كان ذلك بمنزلة حصول احد
الممكنين بالاخر من غير شيء واجب بنفسه ومن المعلوم ان المعلول بالممكن بنفسه اولى
ان يكون ممكنا بنفسه والممكن بنفسه لا يوجد الا بغيره فلا يوجد واحد منها على
هذا التقدير والتقدير ان المحدثات قد حدثت فهناك شيء خارج عن المحدثات يحدث به
الوجه الثاني ان يقال المجموع الذي هو هيئة اجتماعية نسبة واضافة بين احاد الممكنات
ليس هو جوهرا قائما بنفسه فيمتنع ان يكون واجبا بنفسها فان العرض مفتقر الى غيره
والنسبة اضعف الاعراض وسائر ما يفتقر الى ممكن من المحدثات فيمتنع وجوبه بنفسه
فالمفتقر الى كل واحد من المحدثات اولى ان لا يكون واجبا بنفسه واذا كان الاجتماع
ممكنا بنفسه وكل واحد من الممكنات ممكن بنفسه ولا يوجد شيء مما هو ممكن بنفسه
الا بغيره لم يوجد شيء من ذلك الا بغيره فيمتنع وجود الممكن بمجرد ممكن فان الممكن
لا يوجد بنفسه فلا يوجد بما هو مثله بطريق الاولى وهو معنى قولهم المعلول بالممكن اولى
ان يكون ممكنا الوجه الثالث ان يقال المجموع اما ان يكون مغايرا لكل واحد
واحد واما ان لا يكون فان لم يكن مغايرا بطل هذا السؤال ولم يكن هناك مجموع غير

خامس عشر

الاحاد الممكنة وان كان مغايرا لها فهو معلول لها والمعلول بالممكن اولى ان
يكون ممكنا وهذا معنى قول ابن سينا ان الجملة اذا لم يتعلق علة اصلا اي لم يسلم
علة تكون موجبة للجملة ذاتا واجبة غير معلولة وكيف يتأتى هذا وانها تجب
باحادها فتقول هي لم تجب بنفسها وانما وجبت باحادها وما وجب بغيره لم يكن واجبا
بنفسه وايضاح هذا بالكلام على عبارة الامدي حيث قال هذا اشكال مشكل
وربما يكون عسر الحل مع انه يعظم ما يتكلم فيه من الكلام والفلسفة ويتولى حطه
انكار الافكار ما يقوله الفلاسفة من انه لما كان كمال كل شيء وتمامه حصول كل ماله
الممكن له كان كمال النفس الانسانية حصول ما لها من الكمالات وهو الاحاطة
بالمعقولات والعلم بالمجهولات الى ان ذكر علم الكلام فقال وانا مع ذلك فقد حققنا
اصولهم ونقحنا فصولهم واوضحنا مبانيه واحطنا بمعانيه واظهرنا اغواره
ولبسنا اسراره وخبرنا غايات افكار المتقدمين والمتأخرين في نوع هذا
الكلام ومع ما في كلامه من ذكر مباحث اهل الفلسفة والكلام قد ذكر مثل هذا السؤال الاولين في
وتشككه ولم يعلم حله ولكن عدل عن الطرق الصحيحة الحلية القطعية لم يرض
عليه مثل هذا الانقطاع كان العاجز عن ذلك وذكر ان الطرق المبدعة اما
مخطئون لطرق الهدى وإما فاسدة ثم قال ان نجد طرقهم بالطرق المعروفة
وذكر معارضته للمعقول وانه احتج الى نسبها وان اهل العلم لسواء حزن عن عندهم
ولكن كان رجا دار الجلى بطلع الطريق ترك ذلك احتسابا وجعل يونه من الحياد في اعداء الله
كان حزامهم فعلى ما ادمنه من الغوي مما سيقطع الطريق واذا علموا لا الفسدوا في الارض
قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ثم تلا الايات الى قوله والله محيط بالكافرين

ودرنا به نصب شتى

واحد الوجوه

عرضه

بالهدى الذي بعث الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم لما كان من معنى الهدى الذي
يحصل به الحق ويعني النور الذي يحصل به الاشراق ذكر هذين المثلين كما قال
تعالى أومن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس الآية وكما ضرب المثل
بهذا وهذا في قوله تعالى أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها إلى قوله كذلك يضرب الله الأمثال
ومن أعظم المصائب أن يصاب من الإسعاد والإلحاد له الآية ويصاب بسلك الطريق
الذي يقول إنه به يعرف ربه تعالى ويرد عليها أسئلة لا ينحل له منها من أكابر رؤوس
طوائف الكلام والفلسفة بل ومن [illegible] لم يكن فهم في [illegible] مثله والمقصود هنا
ذكر عبارته في الإشكال الذي أورده وهو قوله فما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود
ويكون موجبها من خارج آحادها ويرجح آحادها كل واحد بالآخر إلى غير النهاية فيقال
والأمور التي يشملها وجود أو إمكان أو امتناع أو غير ذلك إنما يكون هنالك [illegible] بشمول
ذلك الوصف لها من غير أن يوجد شيء زائد على الآحاد وليس اجتماعها زائدا على أفرادها
وإن كان هناك اجتماع خاص كالتأليف الخاص بهذا التأليف والاجتماع الخاص زائد
على الأفراد وإذا كان كذلك فليس ثم مجموع غير ممكنات يشملها الإمكان بما يعم ذلك
أشياء كان ذلك عددا زائدا على الآحاد فإن العشرة المطلقة ليست قدرا زائدا على آحاد
العشرة لكن نحن نذكر السمات الحكمية التي يحصل بها التأليف [illegible] فيقول إذا
قال القائل في مثل المعلولات الممكنة الجملة معلولة بالآحاد فيقال له إما أن يكون هناك
جملة غير الآحاد كما ليس للعشرة جملة غير آحاد العشرة وإما أن يكون الجملة غير الآحاد كالشكل
المثلث فإن اجتماع الأضلاع الثلاثة على وجه مخصوص [illegible] كالعشرة المصفوفة فإن
اصطفافها غير العشرة المطلقة فإن كان الأول فالجملة هي الآحاد المتعاقبة وكلها ممكن فالجملة
كلها ممكنة وإن كان الثاني فالجملة إما أن يراد بها الهيئة الاجتماعية دون أفرادها وإما أن يراد
بها

يعني قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية أو كصيب من السماء

بها الأفراد دون الاجتماع وإما أن يراد بها الأمران والأول هو الذي أراده بالسؤال
لكن ذكرناه كلما يمكن أن يقال فإذا قال الاجتماع ممكن ومرجحه الآحاد المتعاقبة قيل له
فيكون الاجتماع معلول الآحاد ومرجحه ومقتضاه فالآحاد علته ومعلول الممكن
أولى أن يكون ممكنا فيكون حينئذ كل من الآحاد ممكن ونفس الجملة ممكنة لكن هذا الممكن معلول
لتلك الممكنات وقد علم أن الممكن لا يوجد بنفسه فلا يكون شيء من تلك الآحاد موجودا بنفسه
ولا الجملة موجودة بنفسها فلا يكون في جميع ما ذكر ما يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه إذا وجد
فلا بد له من موجد ومما يبين ذلك أن الجملة إذا قيل هي ممكنة معلولة الآحاد المتعاقبة
كان هناك ممكن زائد على تلك الممكنات فإن الممكنات التي هي معلولات متعاقبة إذا قدر معلولا
آخر ومعلوم أنها إذا قدر معلولا آخر يكون أحوج إلى الواجب مثلا فلم يزد ذلك المعلول [illegible]
أنها إذا قدرت علة ممكنة لم تغن عنها شيئا فكيف إذا قدرت معلولا ممكنا ومما يبين هذا أن الجملة
قد يكون مفترقة وقد يكون متعاقبة فالمفترقة مثل اجتماع أعضاء الإنسان واجتماع أبعاض
الجسم المركب سواء كان له [illegible] وصفي كالجسم أو لم يكن كاجتماع الفلك والناس والحجر
والطعام وغير ذلك وأما المتعاقبة فمثل تعاقب الحوادث كاليوم والأمس والولد من الوالد
ونحو ذلك فالجملة المفترقة أحق بالاجتماع من التي تعاقبت أفرادها فإن ما تعاقبت أفراده لا
يوجد حال أنه ليس بموجود فإن الماضي معدوم والمستقبل معدوم ولهذا صور من صور [illegible]
الشام [illegible] بأن ذلك [illegible] الماضي والمستقبل لأن الماضي دخل في الوجود
بخلاف المستقبل وعرف بذلك أن [illegible] الاجتماع ويرتب كالجسم ومن [illegible] أحدهما
كالموس والحركات وإذا كان كذلك فإذا قال القائل الجملة ممكنة وهي معلولة الآحاد فلو
كانت الجملة هنا مجتمعة مفترقة في زمان واحد لكان الأمر فيها أظهر من المتعاقبة التي
لا اجتماع لأفرادها ولا اجتماع لها في زمن واحد والعلل والمعلولات لا تكون إلا مجتمعة

لا تكون متعاقبة لكن المقصود ان ما ذكره يشمل القسمين فلو قدر
انها متعاقبة لكان ذلك يشملها والآمدي جعل العمدة في نفي تسلسل العلل والمعلولات
على انها اذا قال والاقرب في ذلك ان يقال لو كانت العلل والمعلولات غير متناهية
وكل واحد منها ممكن على ما وقع به الفرض فاما ان تكون متعاقبة واما معًا فان كان
الاول فهذا باطل بثلاثة اوجه ثم ذكرها وقال والاقرب في ذلك ان يقال لو كانت
العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة وعند ذلك فلا يخلو
اما ان يقال بوجود شيء منها في الازل او لا وجود لشيء منها في الازل فان كان الاول فهو
ممتنع لان الازلي لا يكون مسبوقًا بالعدم والحادث مسبوق بالعدم وان كان الثاني
فجملة العلل والمعلولات مسبوقة بالعدم ويلزم من ذلك ان يكون لها ابتداء ونهاية
وما كان له ابتداء ونهاية فهو متوقف على مرجح خارج عنه واما ان كانت العلل
والمعلولات المفروضة موجودة معًا فلم ساق الدليل كما هو هنا عنه وهذه
التقاسيم والتطويل لا يحتاج اليها وهي باطلة في نفسها وهذا الدليل لا يشكل
تطويل في الحدود والادلة بالالفاظ الغريبة لم يكن مطولاً به ما يتمكن
من التعريف فيكون مثل من يريد الحج من الهند الى الشام وانقطع به الطريق
فلم يصل الى مكة وبيان ذلك بوجوه احدها ان يقال ما ذكره من الدليل على
امتناع علل ومعلولات يعم سائر العلل والمعلولات مطلقًا سواء
كانت متعاقبة ام لم تكن واذا كان دليل الامتناع يعم القسمين فلا حاجة الى
التقسيم ولكن زيادة هذا القسم كزيادة القسم الذي ذكره بعد ذلك حيث قال وان كانت
العلل والمعلولات معًا فالنظر الى الجملة غير النظر الى كل من الآحاد وحينئذ
فالجملة اما ان تكون واجبة واما ان تكون ممكنة وهذا الاحتجاج الذي ذكره
فانه

فانه بعد ذكر ان الآحاد ممكنة مفتقرة الى الواجب ان لا تكون الجملة
زائدة على الآحاد تكون الامر اقرب وهو بعد هذا افتقار فيلزم ان تكون الافراد
ممكنة لكون الجملة ممكنة واجاب عن ذلك بان هذا اسقاط وهذا السؤال والجواب
ذاك عن ذلك التطويل بزيادة قسم لا احتاج اليه لكن هذا القسم وان لم يحتج اليه
فانه لم يضر بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العلل فانه زيادة افسد بها دليله
مع استغنائه عنها وذلك بالوجه الثاني وهو انه قال لو كانت العلل والمعلولات
متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة فيلزم ان يكون الازلي حادثًا او يكون كلها
حادثة مسبوقة بالعدم وهذا استدل به طائفة على امتناع حوادث لا اول لها وقد
الاعتراض عليه سلكه الغزالي في تعجيز الفلاسفة عن اثبات
الصانع بان قال ذلكم مبني على نفي التناهي عن العلل والمعلولات فلا يمكنكم
ذلك مع انكم تقولون بحوادث لا اول لها فان ما تذكرونه من الدليل على نفي النهاية في العلل مثله
في الحوادث وما تذكرونه في تسويغ وجود حوادث لا اول لها يلزم مثله في العلل
ان يقال وهذا الذي قاله وان كان قد سلكه من استدركه عليه لكن هو احد ما فعله
الآمدي فان مقصود الرازي احد امرين اما علم اثبات الواجب واما الامر بحدوث
العالم فان اثبات الصانع معلوم باثبات الحوادث وان افتقار المحدث
الى المحدث امر ضروري فهذا خير من ان يجعل اثبات الصانع موقوفا على نفي التسلسل
في العلل ويجعل نفي التسلسل موقوفا على تقسيمها الى المتعاقب والاقتران وان العلل
المتعاقبة لا يمكن ابطالها الا بالتسوية بكون الحادث المعين لم يزل ولكن تسويغ
الحوادث لم يرد وهذا امر يطول وعامة ما ذكره الآمدي على الدليل ان يثبت
ان الحوادث لها اول اذا ولو ان العلل متعاقبة محالة والحوادث اول

امتناع م
والحوادث

لزم أن يكون للحادث أول وهذا غايته أن يكون بمنزلة حدوث العالم وهو إنما له
مع كونهم يحتجون على حدوث العالم بل يقولوا إن المحدث لا بد له من محدث كما هو
قول الجمهور ولا اثبتوا ذلك بأن الحدوث تخصيص بوقت دون وقت فيفتقر إلى مخصص
كما فعله كثير من المتكلمين بل قالوا إن الممكن يفتقر إلى مرجح لوجوده بل قالوا الحادث ممكن والممكن لا يترجح
أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ثم أوردوا جواز التسلسل في العلل وأجابوا عن ذلك بأنه إذا كان
الجواب عن ذلك لا يتم إلا بإثبات حدوث العلل فإن غايتهم أن يثبتوا افتقار الممكن إلى علة حادثة
ثم بعد ذلك إن قالوا والمحدث لا بد له من محدث كانوا قد قالوا حقا لكن طولوا وأكثروا تقسيمات
لا فائدة فيها بل يضعف الدليل مع الاستغناء عنها وإن لم يقولوا والمحدث لا بد له من محدث
لم يكن ما ذكروه نافعا فإن بتقدير حدوث العلة إن لم يسلم وجود المحدث لم
يثبت واجب الوجود ومقصودهم ما ذكروه دون الاستدلال فلا يكون صحيحا فإنه إذا
قدر علل ومعلولات متعاقبة وانتفى امتناع ذلك لأن الحادث لا يكون إلا لموجب أو هذه
العلل المتعاقبة فقال له قائل لم لا يجوز أن يكون إسناد المحدثات إلى علل محدثة ولا بد أن
يقول على طريقته إن المحدث ممكن والممكن يفتقر إلى علة وعلته لا يكون محدثة
فيكون حقيقة كلامه المحدث يفتقر إلى محدث لأن المحدث مفتقر إلى محدث إذ كان حقيقة
ما يقوله إن المحدث لا بد له من علة لأنه ممكن يفتقر إلى مرجح ومرجحه لا يكون محدثا لأن المحدث
ممكن لا بد له من علة والمقصود هنا أن ما ذكر من امتناع التسلسل في العلل يتناول ما
إذا قدرت متعاقبة كما إذا قدرت مقترنة وأنه حينئذ يكون الاجتماع معلولا للأفراد وإذا
كان كل من الأفراد ممكنا لا يوجد بنفسه والاجتماع معلولا لها كان أولى أن يكون ممكنا لا يوجد
بنفسه ولا يوجد ممكن بممكن لا موجد له فإن ما لم يوجد بنفسه أولى أن لا يوجد غيره فإذا لم يكن
في الآحاد ما يوجد بنفسه كان أولى أن لا يوجد غيره لا الجملة ولا غيرها من الآحاد فتبين هذا
أن

أن الممكن لا يوجد بنفسه بل لا يوجد إلا بغيره فإذا قدر أنه ممكنات موجودة سواء كانت علل
أو لم تكن وسواء كانت متناهية أو غير متناهية لم يكن فيها شيء يوجد بنفسه فإذا كان
المجموع لا يوجد إلا بها وليس فيها من موجود بنفسه لم يكن في جميع ما ذكر ما يوجد بنفسه
لا جملة ولا تفصيلا وإذا وجد ما لا يوجد بنفسه لم يوجد إلا بغيره الأجنبي ولو قال
الحوادث لا توجد بنفسها لم يفرق بين الحوادث التي لها نهاية والتي لا نهاية لها
بل كل من الحوادث التي لا تتناهى لا يوجد بنفسه بل لا بد له من محدث والذهن إذا قدر
ممكنات محصورة ومحدثات محصورة ليس لها محدث ولا مبدع علم امتناع
ذلك فإذا قدرها لا تتناهى لم يكن هذه الحال توجب استغناءها عن المحدث المبدع
وجعلها غنية عن مبدع خارج عنها بل إذا كثر ذلك كان أولى بالحاجة إلى المبدع
مما لا يوجد بنفسه إذا ضم إليه ما لا يوجد بنفسه من أمثاله متناهية أو غير متناهية
كان ذلك مثل ضم المعدومات بعضها إلى بعض وذلك لا يغني عنها شيئا فتسلسل
الممكنات لا يخرجها عن طبيعة الإمكان الموجب لافتقارها إلى المبدع كما أن تسلسل
الحدوث لا يخرجها عن افتقارها إلى الفاعل ومن جوز تسلسل الحوادث وقال كل منها
حادث والنوع ليس بحادث لا يمكنه أن يقول كل من الممكنات ممكن والجملة ليست بممكنة
كما لا يمكنه أن يقول كل من الموجودات موجود والجملة ليست موجودة ولا يقول كل من
الممتنعات ممتنع والجملة ليست بممتنعة بل الامتناع لجملة الممتنعات أولى منه لآحادها وكذلك
الإمكان لجملة الممكنات أولى منه لآحادها والفقر إلى الصانع الذي يستلزمه الإمكان لجملة
الممكنات أولى منه لآحادها وأما الجملة الوجود لجملة الموجودات فليس هو أولى منه لآحادها
وإن قيل هو واجب للجملة وذلك أن جملة الموجودات موجودة على وجه كل منها لا يقف وجود الواحد
منها فإنه لا يتوقف على وجود الجملة وأما الممتنعات فامتناع جملتها ليس موقوفا

على امتناع كل منها بل كل منها ممتنع لذاته فامتناع الجملة لذاتها اولى اللهم الا ان يكون
الامتناع مشروطاً بالانفراد فهاهنا كالمتلازمين الذين يمتنع وجود احدهما دون الاخر
ولا يمتنع اجتماعهما ولذلك الممكنات اذا كان كل منها ممكناً لذاته بحيث يفتقر الى
الفاعل ولا يوجد بنفسه فليس لكون كل منها مشروطاً بالاخر ولا معلقاً به بخلاف
الموجودات فقد يكون وجود احد الامرين شرطاً او علة للاخر بخلاف ما لو قدر موجودات
واجبة بانفسها فلا يكون حينئذ وجود بعضها موقوفاً على وجود البعض واما ما
هو ممكن بنفسه او ممتنع بنفسه فليس امكانه وامتناعه مشروطاً بغيره بل
بنفس تصور حقيقته يوجب العلم بامتناعه وامكانه وحينئذ فاذا كان افراده
الحقيقة كان العلم بامتناعها او امكانها كذلك ولو قدرنا واجبات بانفسها غنية
عن الغير بحيث لا يكون بعضها شرطاً في البعض لكانت الجملة واجبة بنفسها اذا كان
من الامور ما هو ممكن في نفسه لا يفتقر امكانه على غيره ومعنى امكانه انه لا يستحق
بنفسه وجوداً ويمتنع وجوده بنفسه وهو بالنظر الى نفسه مفتقر محتاج الى الفقر
الذاتي الذي يمتنع معه غناه بنفسه من ايما عدمه لا يستغني الى المرجح او علماً لعله
المرجح ولا يستحق الا العدم في الموضعين لا يستحق وجوداً اصلاً فكيف مثل هذا
ونفرض اسبابا لا نهاية من هذا الضرب لا يستحق حصول وجود له او غنائه وجود غيره ولا
وجود بعض هذه الامور بعض فان اكثر هذه الامور التي لا يستحق الا العدم يوجب
كثرة استحقاقها للعدم ولشدة افتقارها الى موجد يكون موجوداً بنفسه فاذا قدر امور
لا نهاية لها كان قول القائل ان بعضها يوجد بعضاً في غاية الجهل فان ما لا يستحق بنفسه
ان يكون موجوداً كيف يستحق ان يكون موجداً لغيره ولم يكن وجوده موجوداً ما هو مساو
له في انه لا يستحق الوجود فليس جعل احدهما علة للاخر باولى من العكس فان شرط
الفاعل

الفاعل ان يكون موجوداً فاذا قيل ان احد هذين وجد بالاخر فهذا انما يعقل اذا كان الاخر
موجوداً واذا كان الاخر لا يكون موجوداً بنفسه لا يكون موجوداً الا بغيره وذلك الغير الذي
يفتقر اليه الممكن ليس هو اي غير كان بل لا بد من غير يحصل به وجوده ويستغني به
سواه فالغير الذي يفتقر اليه الممكن شرطه ان يكون مستقلاً بالابداع الممكن لا يحتاج الى غيره
بوجه فان قدر احتياجه الى غيره كان الممكن محتاجاً الى هذا الغير وهذا الغير فلا يحصل وجوده باحد
الغيرين فكل من الممكنات يحتاج الى غيره فلو قدر ان الممكن يوجد بممكن الى غير نهاية او غير نهاية
والجملة الممكنة توجد بالافراد لكان الغير الذي يفتقر اليه الممكن محتاجاً الى غيره فان كلا
من المحتاجين لا يغني عن نفسه شيئاً اصلاً البتة مزيد ذلك ايضاحاً ان الممكن مع عدم المقتضي
التام يكون ممتنعاً لا ممكناً واعني بالمقتضي التام الذي يلزم من وجوده وجود المقتضى لكن
يكون ممتنعاً لغيره فاذا كان كل من الممكنات له علة ممكنة والعلة الممكنة ليست مقتضياً
تاماً فانها لا توجد الا بغيرها اذ الممكن مفتقر الى غيره ووجوده مجرداً عن مقتضيه ممتنع
فضلاً عن ان يكون مقتضياً لغيره فاذا لم يكن شيء من الممكنات مقتضياً لم كان كل منها ممتنعاً
ونفس جميعها لا نهاية لها يوجب امتناعها ويمتنع مع ذلك ان يكون جملتها ممكنة
فضلاً عن ان تكون واجبة ففيه بيان ان جملة العلل الممكنات التي لا تتناهى جملة ممتنعة
وامتنع ان يقال هي موجودة معلولة للاحاد لان الممتنع لا يكون موجوداً الا معلولاً
ولا علة معلول بين ذلك انه ان قدر معلول لا علة له ممتنع والممكن الموجود معلول لغيره
فاذا قدر علل ممكنة لا تتناهى كان كل منها معلولاً فقد قدر معلولات لا تتناهى ومن المعلوم
بالضرورة ان وجود معلولات لا تتناهى لا يستغني بمجموعها عن العلة واذا قيل ان الجملة
معلولة للاحاد فقد ضم معلولاً الى معلولات لا تتناهى وذلك لا يستغني بمجموعها عن
العلة فمن ... يتوهم كون العلل الممكنة التي لا تتناهى التي هي معلولات لا تتناهى يمكن ان
يكون لها معلول لا يتناهى فانما قدر ثبوت معلولات لا تتناهى ليس فيها علة واذا كانت

المعلولات المتناهية لا بد لها من علة فالمعلولات التي لا تتناهى أولى بذلك فإن طبيعة المعلول تستلزم الافتقار إلى العلة وهذا يظهر باعتبار المعاني التي توصف بها الممكن فإنه معلول مفتقر مبدَع مصنوع مدبَّر مفعول لا يوجد بنفسه لا يستحق الوجود فإذا قدروا عددًا من هذا النوع كان ذلك مستلزمًا لعلته وموجبه وصانعه وما عله ومبدعه وإذا قدروا ما لا يتناهى كان الاستلزام أعظم فإنه إذا كان الواحد منها لا بد له من الواجب فمع الاثنين أولى وكذلك ما لا يتناهى بهذا الاسم فيعلم أن لا يتناهى وإن قيل الوجود إلا حد منها مستلزم الواجب فعدد أفضى أولى أن يستلزم وجود الصانع ولو أمكن وجود ما لا يتناهى من العلل المعلولة كان ذلك أعظم في أسباعها فلو قدر ما لا يتناهى كما قدر من قدر أن العقل الأول أبدع الثاني والثاني أبدع الثالث وكذلك إلى العاشر المبدع لما تحت هذا الفلك فلو قدر من المحدثات وتسلسلت كان ذلك أعظم في دلالتها على ثبوت الواجب واستلزامها له والإنسان قد يتوهم إذا فرض عللًا ومعلولات لا تتناهى ويتوهم أن العلة يكون وجودها مستغنيًا عن المعلول إلا مستغنية له أن يوجبه بهذا يمتنع فإن العلة إذا كانت معلولة لم تكن إلا العموم مستغنيًا بل تفتقر إلى غيرها فالمعلول المفتقر إلى ما يفتقر إلى علة إلى غيره مفتقر إلى فاعل يفعله كان افتقاره إليها هو مفتقر إلى ما هو مفتقر إليه فإذا قدر من ذلك ما لا يتناهى قدر أنه محتاج إلى أمور لا تتناهى وليس منها ما هو موجود بنفسه وأغنى عن غيره ومن المعلوم أنه كلما كثرت الأمور المشروطة في وجود الموجود كان وجوده موقوفًا عليها كلها وكان أبعد عن الوجود من الموجود الذي لا يتوقف وجوده إلا على بعض تلك الأمور فإذا كان الممكن لا يوجد إلا بعلة واحدة فعلمه على شيء وجوده بها فإذا كثرت العلل المعلولة التي يتوقف وجوده عليها كان وجوده أعظم في الامتناع وأبعد عن الجواز

وإذا

وإذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعًا ما يقتضي لها مستغنٍ عن غيره وكلما تدبر المتدبر هذه المعاني ازداد لها تبينًا وعلم أنه كلما قدر وجوده من المحدثات فإنه دال على الواجب الغني بنفسه عن كل ما يباينه ومن العجب أن هؤلاء الذين في إثبات واجب الوجود من الشبهات ما يذكرون وإن كانوا محتجين عليهم إذا احتجوا وجوده أمامهم هنا وإنما سلكوا وصفه من الصفات السلبية بأمور لم يدل عليها ما دل على وجوده بل بعضها يستلزم عدم وجوده ولا يذكرون من القوادح المعارضة لتلك السلوب بعض ما يذكرونه في إثبات وجوده وإن بينوا بطلانها مع أن تلك المعارضات صحيحة فإذا صحح من نصانه فإذا أريد بالجملة الاجتماع المغاير لكل واحد واحد وإن أريد بها كل واحد واحد فكل مفتقر إلى الفاعل فإذا لم يكن هناك جملة غير الآحاد امتنع أن يكون هناك غير الآحاد الممكنة ما يوصف بوجوب أو إمكان وإن أريد بالجملة مجموع الأمرين الآحاد والاجتماع فإن الاجتماع جزء من أجزاء المجموع فلو كان هنا الاجتماع فعامة وجود هذا الاجتماع وهذا الجزء يمتنع أن يكون واجبًا بنفسه لأنه مفتقر إلى المحدثات فإنه عرض قائم بغيره وأحسن أحواله أن يكون كالتأليف المؤلف فإذا كان الممكن يكون ممتنعًا بنفسه فالأولى بل قد يقال ليس للجملة هنا أمر وجودي مغاير للأفراد المتعاقبة وإنما هو أمر نسبي اعتباري كالنسبة التي بين أفراد العشرة وهذا في المحدثات امتناع وجوده بنفسه فإذا هذا الجزء ممكنًا مفتقرًا إلى غيره كسائر الأجزاء فلو قدر هناك ممكنات كل منها يحتاج إلى الموجِد فيحتاج كل منها إلى الموجِد والجملة هنا داخل في قولنا كل منها فإنه جزء من هذا الكل مفتقر أنه لا بد من الأمر ليس في المحدثات المتعاقبة إلا واجب بنفسه لا يعني إلا أن يكون هناك واجب بنفسه خارج عن المحدثات إذا كان طريقه يرد بالكل والاجتماع إنما يمكن بطريق الأولى

فإن الأمر الظاهر وأيضًا فإن كل واحد واحد منهم

والامران ممكنان بطريق الاولى وكل من الافراد مستغن عن العلة الاجتماعية فانه موجود
بدونها وما احتاج الى الممكن المستغني عنه فانه احق بالامكان وايضاح ذلك انه اذا قدر
كل موجود معلول معلول بغيره وليس في الوجود الا ما هو كذلك كما اذا قدرت الممكنات
ليس لها مبدع واجب بنفسه فانه يكون الامر كذلك وان لم يجعل بعضها معلولا لبعض
فهذا التقدير يمنع ان يوجد شيء منها لانها لا توجد بانفسها اذ التقدير كذلك وما لم يكن
موجودا بنفسه فهو اولى ان لا يوجد غيره فلا يكون شيء منها موجودا بنفسه ولا موجبا لغيره
ومعلوم ان الموجود اما موجود بنفسه واما موجود بغيره فاذا قدر انها موجودة
وقدر مع ذلك انها لا موجود بانفسها ولا موجبا لاحدها لزم الجمع بين النقيضين
ولو قدر تسلسلها فتسلسلها لا يوجب ان يكون شيء منها موجودا بنفسه فلا يصح ان
يكون موجدا لغيره والمعدوم لا يوجد غيره فاذا لم يكن فيها ما هو موجود بنفسه
لم يكن فيها ما هو موجد لغيره وهذا المعنى اشد امتناعا من تقدير افعال لا فاعل لها
فان تلك يكون المقدر فيها انها توصف بانفسها والتقدير هنا انها لم توجد بانفسها ولا فاعل غير
موجود يوجدها وانما المقدر معلولات مفتقرات ليس فيها ما تستغني به فلا يوجد منها
اصلا الوجود اذا اعتبرها هذا مع كونها موجودة جمع بين النقيضين فعلم ان ثبوت معلولات
يلزم ان فيها موجودا بنفسه ولا ان فيها علة موجودة بنفسها لا يقتضي ان لم يكن في الخارج وجودهم

فصل وقد اورد الابهري وغيره اشكالا على هذه الحجة المذكورة لقطع التسلسل
في العلل اعتراضا زعم انه ليس صحيحا فقال في كلامه على محصل الرازي وهو قول القائل
مجموع تلك العلل الممكنة يحتاج الى كل واحد منها الى اخره فلسنا لا نجوز ان يكون المؤثر
في ذلك المجموع واحدا منها اما قوله بان ذلك لا يكون علة لنفسه ولا لما قبله فلا يكون
علة للمجموع فلسنا لا نسلم وانما يلزم ان لو كان علة المجموع علة لكل واحد من اجزائه

فلم قلتم انه كذلك وهذا لان الشيء جاز ان يكون علة للمجموع من حيث هو مجموع
ولا يكون علة لكل واحد من اجزائه فان الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات
وليس علة لكل واحد من اجزائه لاستحالة ان يكون علة لنفسه لا يقال بان مجموع تلك
العلل المتسلسلة ممكن وكل ممكن فهو مفتقر الى علة خارجة عنه لانا نقول لا نسلم
ان كل ممكن فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان المجموع المركب من الواجب والممكن
ممكن لافتقاره الى الممكن وليس مفتقرا الى علة خارجة عنه لا يقال بان المجموع المركب من
احاد كل واحد منها ممكن يحتاج الى علة خارجة لانا نقول لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو لم يكن
كل واحد منها معلولا للاخر الى غير النهاية لانه لا ان جملة ما يفتقر اليه المجموع اما ان يكون
نفس المجموع او داخلا فيه او خارجا عنه والاول محال لان الشيء لا يكون علة لنفسه والثاني
محال والا لكان بعض الاجزاء كافيا في المجموع والثالث حق فلنا ان اردتم بجملة ما يفتقر
اليه المجموع جملة الامور التي يفتقر كل واحد منها انه مفتقر اليه فلم قلتم بانه لا يجوز
ان يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه ان جملة الامور التي يفتقر اليها الواجب والممكن
ليس داخلا في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهو نفس المجموع وان اردتم
العلة الفاعلية فلم قلتم انه يلزم ان يكون بعض الاجزاء كافيا في المجموع قال ابن تيمية
رحمه الله [illegible] وهذا الاعتراض فاسد جدا وبيان فساده من وجوه احدها ان يقال هو
اعترض على قولهم مجموع العلل الممكنة لافتقار المجموع الى الاحاد الممكنة والجواز يكون ممكن
المؤثر في المجموع واحدا من العلل الممكنة لان ذلك لا يكون علة لنفسه ولا لما قبله
من العلل فامتنع ان يكون مؤثرا في المجموع فقال المعترض لا نسلم هذا انما يلزم لو كان علة المجموع
علة لكل واحد من اجزائه فلم قلتم انه كذلك فيقال له اولا نحن لا نعني بالمجموع مجموع

الهيئة الاجتماعية بل بمعنى ان كل واحد من الافراد والهيئة الاجتماعية وحينئذ فيكون
علة المجموع علة كل واحد من اجزائه ~~وهل انه مع الهيئة الاجتماعية~~ وهذا معلوم بالضرورة
فان المؤثر اذا كان مؤثرا في مجموع الاحاد مع الهيئة الاجتماعية فلا بد ان يؤثر في كل جزء من اجزائه
فانه لو لم يؤثر في كل جزء من الاجزاء لكان ايضا ذلك الجزء واذا انتفى انتفى المجموع والمقدر انه اثر
في المجموع بحيث جعل المجموع موجودا والمجموع هو الافراد والهيئة الاجتماعية فلو قدر انه غير
موجود لزم الجمع بين النقيضين وهو الممتنع وهذا الممتنع لزم من تقدير كونه مؤثرا في
المجموع بحيث جعل المجموع موجودا مع تقدير عدم بعض اجزاء المجموع فعلم انه يستلزم
من كونه اثر في المجموع وجود المجموع ويلزم من وجود المجموع ان لا يبقى شيء من اجزائه فعلم
انه ما استلزم ثبوت المجموع استلزم كل شيء من اجزائه وان لم يكن المستلزم علة فالعلة ثبوته م
اولى فاذا كان المستلزم علة فاعلة فتبين ان ثبوت العلة الفاعلة للمجموع يستلزم
ان يكون علة لكل من اجزائه ولو تخيل متخيل ان الواحد من الجملة علة لسائر الاجزاء والاجزاء
علة للمجموع او انه علة للمجموع والمجموع علة للاحاد فيكون ذلك الواحد علة العلة
قلنا هذا الاجزاء ان علة العلة علة ولا يمتنع في الواحد ان يكون علة نفسه فيمتنع ان يكون
علة علة نفسه بطريق الاولى فلو كان بعض الاجزاء علة للمجموع والمجموع علة للكل من الاجزاء
او بالعكس لزم ان يكون ذلك الجزء علة علة نفسه وعلة علة علة نفسه وهو ما قيل ذلك الجزء
من العلل التي قدر انه اثر بها فيها وهذا مما لا يتصور احد الا بطل امتناعه بالبديهة
ومن نازع فيه كان اما العلوم تصوره له واما العناد ~~حسبه ولكن ان يقال هذا معلوم بالبد~~
الوجه الثاني ان يقال ما ذكر من المعارضة بقوله وهذا لان الشيء جاز ان يكون علة
للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علة لكل واحد من اجزائه فان الواجب لذاته علة لمجموع
الموجودات وليس علة لكل واحد من اجزائه لاستحالة كونه علة لنفسه قلنا لا نسلم

ان الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وانما هو علة لبعض الموجودات وهي الممكنات
واما الموجود الواجب بنفسه فلا علة له وهو من الموجودات واذا كانت الموجودات
منقسمة الى واجب وممكن والواجب علة للممكن لم يكن الواجب علة لمجموع الموجودات
بل علة لبعضها وبعضها لا علة له فان قيل انما قلنا الواجب علة للمجموع من حيث هو مجموع
لا لكل واحد واحد فهو علة للهيئة الاجتماعية قيل اولا لا نسلم ان المجموع له وجود زائد على الاحاد
وثانيا اذا قدر ان المجموع الذي هو الهيئة الاجتماعية امر مغاير للافراد فالواحد من تلك
الافراد اذا كان علة للهيئة الاجتماعية فالعلة مغايرة للمعلول ليست العلة بعض المعلول
وهذا بين بنفسه اذا تصور ولكن لفظ المجموع مجمل قد يعني به الافراد المجتمعة وقد يعني به
اجتماعها وقد يعني به الامران ومعلوم انه يمتنع ان يكون بعض الافراد المجتمعة علة للكل من
الافراد المجتمعة وهذا هو المطلوب واما الاجتماع اذا قدر انه مغاير للافراد فالواحد
منها يكون علة لذلك الاجتماع المغاير لذلك المفرد وغيره وان اريد الافراد والاجتماع كان الاجتماع
جزءا من اجزاء المجموع فيكون الواحد من ذلك المجموع علة لسائر الاجزاء وهذا ممكن في الواجب
سبحانه هو المبدع لسائر الموجودات ومبدع للاجتماع الحاصل منها ومبدع اذا قدر ذلك
الاجتماع مغايرا للافراد لكن ذلك الاجتماع هو من جملة سائر الموجودات فاذا قيل انه مبدع
لسائر الموجودات دخل فيه ذلك كما سواه من الموجودات اعيانها واعراضها ودخل ذلك الاجتماع
الحاصل منه ومنها وهو الهيئة الاجتماعية اذا قدر انها موجودة فان ذلك الاجتماع امر مغاير
للواجب بنفسه فهو داخل في سائر الموجودات سواه فهو من جملة مصنوعاته ومما يوضح
ذلك ان الاجتماع اذا قدر امرا مغايرا للافراد امر يحدث بحدوث ما يحدث من المحدثات
فلما حدث ممكن كان له مع سائر الممكنات اجتماع وذلك الاجتماع حادث بحدوثه فاذا قدر
ان ما سوى الله محدث حادث فالاجتماع وجود الحوادث مع وجود الله سبحانه هو ايضا حادث
وهو كمعية المخلوقات مع خالقها وهذه المعية بحدوثها هو مما يجوز حدوثه باتفاق العقلاء بل هم